الفصل السادس

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وأبرز التطورات السياسية فى مصر حتى انتصار أكتوبر ١٩٧٣

أولا: الأوضاع السياسية فى مصر قبيل الثورة.

ثانيا: مقدمات الثورة.

ثالثا: هل كان انقلاب أم ثورة.

رابعا: الثورة وأعلان الجمهورية.

خامسا: الثورة والتعليم.

سادسا: عبد الناصر وحرب ١٩٥٦.

سابعا: الوحدة المصرية السورية.

ثامنا: حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧.

تاسعا: حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

أولا: الأوضاع السياسية فى مصر قبيل الثورة:

وفى أوائل عام ١٩٥٠ أعيد فتح المفاوضات، واستمرت ثمانية عشر شهرا وقد تركزت حول انسحاب القوات البريطانية، ولما طالت المفاوضات واتضح مراوغة الإنجليز فى الانسحاب ازداد قلق الرأى العام المصرى وشكه فى النوايا البريطانية فأقدمت الحكومة المصرية إزاء هذا الضغط الشعبى على الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ بحجة أن هذه المعاهدة تتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة الذى نص على مبدأ التساوى بين الدول الأعضاء، ويتعارض مع قرار منظمة الأمم المتحدة الصادر فى ديسمبر ١٩٤٦ والذى نص صراحة على عدم بقاء قوات أجنبية على أرض دولة من الدول الأعضاء بدون موافقة هذه الدولة.

وقد قوبل الغاء المعاهدة بالابتهاج الحماسى فى مصر فترك العمال المصريون أعمالهم فى المعسكرات البريطانية بالآلاف، وترك الشبان مدارسهم وجامعاتهم ليلتحقوا بحرب العصابات ضد القوات البريطانية، واعتقد الإنجليز ان اتخاذ الاجراءات العنيفة سيؤدى إلى اخماد المقاومة.

وقد قصد من معركة الاسماعيلية التى وقعت بين قوات البوليس المصرى وبين القوات البريطانية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ أن تؤدى هذا الغرض غير أنها زادت من حماس المواطنين فخرجت المظاهرات الساخطة فى اليوم التالى بالقاهرة، وقد بدأت بجنود بلوكات النظام بالعباسية ثم إنضم إليها طلاب الجامعة وبعض الأهالى وبينما حاولت الحكومة مقاومة السلطات الإنجليزية رأت المخابرات البريطانية والقلم السياسى بوزارة الداخلية الذى كان يعمل لحساب القصر الملكى فى حرق القاهرة فرصة.لاقالة الحكومة فاندس بين المواطنين فئة من المأجورين وقاموا باشعال النيران عمدا فى كثير من المحلات التجارية والفنادق الفخمة وأماكن اللهو وبعض الشركات والمؤسسات، ولم تستطع السلطات أن توقف ما حدث بل تراخت فى الأمر، مما كان له أكبر الأثر فى النهاية التاريخية للنظام الملكى فى مصر وللقوى السياسية والاجتماعية التى تعاونت معه فيعجل للضباط الأحرار باعلان ثورتهم قبل الموعد المحدد لها.

ثانيا: مقدمات الثورة:

بعد أن عاد جمال عبد الناصر وزملاؤه الذين اشتركوا فى حرب ١٩٤٨ وكانوا محاصرين فى الفالوجا إلى أرض الوطن فى مارس ١٩٤٩ تبلورت فى ذهنهم فكرة اجتثاث الفساد من أرض الوطن، والتخلص من الاستعمار وأعوانه، ومن ثم أخذ عبد الناصر يعمل على

اعادة تنظيم جماعة الضباط الأحرار بعد أن تفرق شملهم بقيام حرب فلسطين واستشهد منهم من استشهد في الحرب ولما كانت توجد داخل الجيش منظمة سرية أخرى تضم جماعة من الضباط الساخطين فقد عمل عبد الناصر على توحيد جهود هاتين الجماعتين في مجموعة واحدة هي تنظيم الضباط الأحرار الذي صدر منشورهم الأول في فبراير ١٩٥٠، وكان هذا ايذانا ببدء مرحلة جديدة من العمل الوطني الثوري داخل الجيش.

وفي أعقاب ذلك تشكلت للضباط الأحرار قيادة تأسيسية ضمت جمال عبد الناصر، وحسن إبراهيم، وخالد محي الدين، وكمال الدين حسين، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وعبد اللطيف البغدادي، وعبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وجمال سالم، وأنور السادات.

وقد حرص عبد الناصر على استقلالية الضباط الأحرار عن أي تنظيمات حزبية حتى لا يكون لهذه الأحزاب أي تأثير على موقفهم.

وبعد أن رتب الضباط الأحرار صفوفهم أخذوا في متابعة الموقف الداخلي وتحين الفرص المناسبة استعدادا لساعة الخلاص وبينما كان السياسيون يواصلون خلافاتهم الحزبية ورجال القصر يواصلون مخططاتهم لأحكام سيطرتهم على مقدرات الأمور في البلاد أعلن الضباط الأحرار ثورتهم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقامت فرق الضباط الأحرار باحتلال المراكز الهامة بالجيش واعتقال كبار القادة العسكريين ثم الاستيلاء على المرافق الهامة والمواقع الاستراتيجية بالقاهرة كما تم احتلال مبنى الإذاعة في الساعة الرابعة من صباح الثالث والعشرين من يوليو وفي الساعة السابعة والنصف من نفس اليوم أعلن على الشعب البيان الأول باسم القائد العام للقوات المسلحة وكان موجزا مقتضبا لا يتضمن سوى الدعوة إلى تطهير الجيش، ثم صدر البيان الثاني في اليوم التالي ليشير إلى أن القادة ينشدون التطهير والإصلاح في البلاد، ورفع لواء الدستور، ثم توالت الأحداث التي مكنت رجال الثورة من السيطرة على زمام الأمور في البلاد.

ثالثا: هل كان انقلاب أم ثورة:

يحدث الانقلاب غالبا من فئة تستهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة، وتغيير شخص الحاكم دون أن يكون في مخططها إحداث أي تغيير في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، بل يظل المجتمع على ما هو عليه، ويقتصر الأمر على استبدال حاكم بحاكم بينما الثورة تنبع غالبا من صفوف الشعب لتعبر عن آماله وآلامه، وتعمل على إحداث انتفاضة أساسية وجذرية في البناء الاجتماعي بهدف إقامة علاقات اجتماعية جديدة،

وإحداث تغييرات فى تركيبة المجتمع وفلسفته وأهدافه بما يتفق مع مصالح جماهير الشعب وتطلعاته خاصة وأن قيمة الثورة الحقيقية ترتبط بمدى شعبيتها وبمدى ما يمكن أن توفره للجماهير من تعبئة لإعادة صنع المستقبل، وتغيير ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، بحيث يؤدى هذا التغيير إلى مغالبة التحلف والانتقال بالمجتمع إلى حياة أفضل.(١)

وقد أوضح "جمال عبد الناصر" مفجر ثورة يوليو الفرق بين الثورة والانقلاب فى حديث له بجريدة الأهرام فذكر أن الثورة تهدف إلى الوصول للحكم لتحقيق تغيير جذرى فى أوضاع المجتمع بينما الانقلاب فى حقيقته محاولة لتغيير شخص الحاكم فحسب(٢)، والواضح أن فكرة استخدام العنف فى كل من الثوره والانقلاب تصبح واردة طالما أن كل منهما يرمى إلى الاطاحة بالنظام الحاكم واستبداله بنظام جديد ومن هنا فإنه من الناحية العملية قد تختلط فكرتا الثورة والانقلاب وتتداخلان، خاصة وأن وجود ثورة شعبية شئ يندر وجوده. قد يقول البعض أن الثورة الايرانية بقيادة الخومينى على الشاه كانت ثورة شعبية خالصة وهذه حقيقة، ولكنها لا تعد مقياسا يمكن الأخذ به فكثيرا ما تعتمد الثورات على أقلية نشطة من الشعب يساندها بعض رجال الجيش ثم تنضم إليها جماهير الشعب بعد ذلك أو أن تقوم القوات المسلحة فى بلد ما بحركة تعبر فيها عن مصالح أغلبية الشعب وأهدافه وآماله. ثم يقف الشعب بجانبها لتحقيق هذه الأهداف والآمال حتى تتمكن من تثبيت أقدامها.

ولكى يمكن تصنيف ما حدث فى الثالث والعشرين من يوليو هل هو انقلاب أم ثورة؟ ينبغى أن نستعرض الأقاويل التى ترددت حول حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ وحقيقتها. فالضباط الذى خططوا لهذه العملية كانوا عبارة عن مجموعة غير معروفة من صغار الضباط من أبناء الطبقة الوسطى وليس لها أى سند جماهيرى بل تمثل واقع اجتماعى معين وتعبر عن إرادة جيل بعينه(٣)، كما أنهم لم يصفوا حركتهم فى بداية أمرها بالثورة بل قالوا أنها الحركة المباركة، كما أن اللجنة التنفيذية لهم أطلقت على نفسها اسم "القيادة" وأجهزة الصحافة والإعلام أطلقت عليها اسم "الانقلاب" والكتب التى صدرت وقتذاك ذكرت أنها "انقلاب"(٤)، هذا إلى جانب أن الضباط الأحرار كانوا قد أشاروا فى منشوراتهم الأولى إلى ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته بعد تأدية واجبه، وقد أوضح "عبد الناصر" ذلك صراحة فى كتابه "فلسفة الثورة" فذكر أنه كان

---

(١)جورج بوليتزير، جى بيسى، موريس كافيج: المبادئ الأساسية للفلسفة، جـ١، ص ٧٣.
(٢)الاهرام فى ١٩٥٩/٧/٢ من حديث مع الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل.
(٣)احمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢١٢.
(٤)انظر: كتاب راشد البراوى حول الانقلاب الأحمر فى مصر.

يتصور أن دور الضباط الأحرار ينحصر فى أنه دور طليعة الفدائيين الذى لا يستغرق سوى بضع ساعات يأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنظمة لتستلم زمام الأمور وتعيد ترتيب الأوضاع ولكنه فوجئ بجموع جاءت شيعا متفرقة، وفلولا متناثرة لا تستطيع تكملة المشوار[1]، مما جعل الحاجة إلى إقامة نظام جديد يختلف عن النظام السابق مطلوبا كما أكد عبد اللطيف البغدادى ذلك بقوله لم نكن قد أعددنا لانفسنا برنامج عمل مفصل لإدارة امور البلاد خشية ما يترتب على ذلك من خلافات وفرقة بيننا فى وقت كنا فى أشد الحاجة إلى استمرار تماسكنا ووحدتنا[2]. يضاف إلى ذلك أن قادة الحركة قاموا بدعوة مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين بعد أن عادا من الخارج فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢ لمعرفة نوايا الوفد إذا تسلم الحكم، ولكن هذه المقابلة لم تكن موفقه. [3]

ومعنى ذلك ان قادة الحركة لم يكن لديهم تصور واضح عن الخطوات الواجب اتخاذها بعد السيطرة على الموقف خاصة وانه كان من المفترض لديهم تسليم السلطة إلى تنظيمات سياسية وطنية يضاف إلى ذلك أن إطلاق مفهوم الثورة على هذه الحركة كان ينقصه العديد من الإجراءات حتى يمكن أن يطلق عليه ثورة ويؤكد ذلك أنه مع أن هذه الحركة كانت عسكرية صرفة فإن الذى خطط لها مجموعة من الضباط، ولم يعرف عن أهدافها ضباط الصف والجنود إلا بعد أن نفذوا أوامر ضباطهم بالتحرك دون وعى بحقيقة ما سيحدث، نظرا لعدم وجود أى فكرة لديهم عن تنظيم الضباط الأحرار ومخططات رجاله[4]، كما أن جماهير الشعب المصرى كانت قد فوجئت بالحدث التى لم تعرف عنه إلا من خلال البيان الذى أذيع باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة[5]، فى الساعات الأولى من صباح يوم ٢٣ يوليو والذى تحدث فيه عن الفترة العصيبة التى اجتازتها مصر من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وأكد فيه للشعب المصرى أن الجيش كله سيعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية كما

---

(١)فلسفة الثورة، ص ١١.

(٢)مذكرات عبد اللطيف البغدادى، ص ٦٣.

(٣)ويكفى الإشارة إلى أن النحاس قد بدأ حديثه مع محمد نجيب قائلا أنا زعيم الـ ١٨ مليون (أى تعداد سكان مصر وقتذاك) أرحب بزعيم الـ ٦٠ ألف (أى عدد الجيش المصرى) مما أصاب الضباط الأحرار بالحباط شديد تداعى الوفد الذى تصور قادته أنهم سادة الموقف سواء شاءت الثورة أم أبت، وبأن مستقبل الثورة فى أيديهم تراتونوتيتش: ثورة الضباط الأحرار، ص ١٢٠.

(٤)جمال حماد: ٢٢ يوليو أطول يوم فى التاريخ، ص ٦٤.

(٥)على الرغم من أن جمال عبد الناصر كان قائدا لتنظيم الضباط الأحرار، فإنه نظرا لصغر سنة ورتبته تم اختيار اللواء محمد نجيب لقيادة الحركة نظرا لرتبته العالية، وسمعته الطيبة ووطنيته حيث قاتل بشجاعة فى حرب فلسطين ١٩٤٨ وجرح مرتين، هذا بالاضافة إلى بساطته وجاذبيته وطيبة قلبه وسلامة نيته، وسرعة ثقته بالغير.

طالبه بألا يسمح لأحد من الحونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ضد فى مصالح مصر.

وعلى الرغم من أن جماهير الشعب المصرى استقبلت هذا البيان بحماس شديد، فانها منعت من التظاهر لتأييده منعا باتا خشية أن تسنح الفرصة للدسائس كى تلعب دورها مما يفسح المجال أمام التدخلات الأجنبية[1]، هذا إلى جانب أن المنظمات السياسية القائمة وقتذاك لم تشارك بشكل مباشر فى صناعة ما حدث باستثناء منظمة "حدتو" والأخوان المسلمين الذين ساعدوا على قيامه بشكل غير مباشر[2]، ونتيجة لكل ذلك وقف الناس حيارى لا يدرون ماذا سيحدث لمستقبل بلادهم، ولا يعرفون ماذا تخبئه لهم الأقدار، مع هذا الانقلاب التى تغلبت عليه الصفة العسكرية ثم سرعان ما تبين للجميع أن ما حدث فى مصر خلال ليلة ٢٣ يوليو لم يكن من الأحداث العابرة بل كان ثورة بكل ما تضمنته هذه الكلمة من معنى خاصة بعد التغيرات التى أحدثتها من أجل تغيير هيكل البناء الاجتماعى لمصر، وتحسين أوضاع الجماهير الشعبية، وما قامت به من إجراءات هدمت الثوابت.

ففى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ أذاعت محطة الإذاعة المصرية الانذار الموجه إلى الملك من اللواء محمد نجيب حملة فيه كثيرا من السيئات مثل سوء التصرف والعبث بالدستور ولامتهان إرادة الشعب، وطالبه بضرورة مغادرة البلاد موضحا أن ما حدث إنما هو تعبير عن إرادة الشعب وذلك بقوله "لقد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش" و "الجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج" وهذا يعنى ان حركة الجيش كانت تستند فى مطالبها على رأى الشعب ورغبته فى تغيير أوضاع البلاد.[3]

وبعد أن استمع الناس للانذار ازداد تأييدهم للثورة خاصة وانها تطلب من الملك النزول عن العرش والخروج من البلاد تحقيقا لرغبة الشعب ثم قيام الملك بالتوقيع على وثيقة التنازل ومغادرته البلاد معزولا عن عرشه. ومعنى ذلك أن حركة الجيش لم تكن مجرد انقلاب عسكرى

---

(١)راشد البراوى: مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢)كونتوبوفيتش. ثورة الضباط الأحرار، ص ص ١١٥- ١١٦.

ولتفاصيل ذلك انظر: فطين فريد: ثورة يوليو ١٩٥٢ من التنظيم السرى إلى سقوط فاروق، ص ٣٩٥،واحمد حمروش:مرجع سابق،ص ٣٠٧ .

(٣)فعل عرابى ذلك قبل سبعين عاما خلال مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ عندما قال للخديو لقد جئت لأعرض مطالب الجيش والشعب وكلها طلبات عادلة.

للتفصيل. انظر : عبد العظيم رمضان: الثورة العرابية، دراسات وبحوث وثائقية، ص ٢١.

له أهداف محدودة ومطالب خاصة برجال الجيش إذا ما أجيبت هدئت الحركة ويعود الملك على عرشه ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماما خاصة وأن المحاطرة لم تكن مأمونة العواقب فقد ارادها رجال الحركة ثورة شاملة على الأوضاع السائدة اجتماعية واقتصادية وسياسية والتى يرغب الشعب فى التخلص منها خاصة بعد الاستياء الواسع من النظام الملكى، والإحباط وفقدان الثقة فى الأحزاب السياسية مما شكل تربة خصبة لحركة الضباط الأحرار وتربهم من الشعب ومن هنا تحول الانقلاب إلى ثورة أرادها الشعب على يد الجيش المعبر عن إرادة الأمة، وانطلقت قرارات التغيير فى صميم الهيكل الاجتماعى والاقتصادى للأمة المصرية فالغيت الألقاب المدنية مثل البيك والباشا فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ نظرا لأنها كانت القابا تميز بعض الفئات من بعض، وتم حل البوليس السياسى التابع للقصر الملكى فى الأول من اغسطس ١٩٥٢ وتم البدء فى ١١ اغسطس ١٩٥٢ فى تطبيق قواعد خاصة للحد من السفر وتحويل الأموال إلى الخارج، وزيادة الضرائب على الدخل التجارى وغيره من الدخول كجزء من سياسة التقشف الاقتصادى بهدف تقليص العجز فى خزينة الدولة.[١]

وإلى جانب ذلك فقط تم العفو عن المتهمين بالعيب فى الذات الملكية، كما صدر قانون الأحزاب السياسية بشأن ضرورة إجراء تطهير كامل للأحزاب السياسية وضرورة خضوعها لقرار القيادة العامة.[٢]

وبعد خمسين يوما تقريبا من قيام الحركة وبالتحديد فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢[٣]، الذى وضع حدا نهائيا للنظام الاقطاعى وحول الأغلبية الساحقة من الفلاحين إلى ملاك للأرض بعد أن كان يتحكم سادتهم فى لقمة عيشهم. فبعد أن كانت الثروة الزراعية تتركز فى أيدى فئة قليلة من الأفراد مع بقاء الأغلبية الساحقة من أهل الريف فى حالة من التبعية والسيطرة المسلطة على رقابهم برزت الاجراءات الثورية المنطلقة إلى العدالة الاجتماعية والتحرر والقضاء على التخلف الاقتصادى والظلم الاجتماعى الذى عاشت مصر فى ظله قرونا طويلة فأعيد توزيع الأرض وفقا لقواعد ومبادئ جديدة، وتم تحديد الملكية الزراعية بمائتى فدان، وتصفية طبقة كبار الملاك الزراعيين وانتشار الجمعيات التعاونية وقيام نقابات العمال الزراعيين.[٤]

---

(١) كونتونوفيتش: مرجع سابق، ص ١٢٠.

(2) Vatikiotis, P: Nasser and His Generation, P. 76.

(٣) حول الوثيقة الخاصة بقانون الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية انظر ملاحق الدراسة.

(٤) راشد البراوى: الفلسفة الاقتصادية للثورة، ص ٣٦.

وبعد أن وجدت حركة الجيش استجابة مذهلة وتضافرا من الشعب الذى هز خلع الملك فاروق قلبه وآثار مخيلاته خاصة بعد أن بدأ تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى وأصبح الفلاح الأجير مالكا[1]، غيرت قيادة الحركة اسمها إلى مجلس قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣.

ولتأكيد ارتباط ثورة الجيش بالشعب أعلن اللواء محمد نجيب أن وثيقة الاعلان الدستورى بشأن دستور الحكم المؤقت إبان فترة الانتقال إنها هى تصدر باسم الشعب.[2]

وقبل ان ينتهى العام كان النظام الملكى قد وصل إلى نهايته وأعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وبدأ الفكر الثورى يؤدى دوره فى تغيير المجتمع المصرى وتحقيق احلام المصريين، وأصبحت كلمة الثورة هى المرشد والدليل فى كافة ما يتخذ من اجراءات أو يصدر من قوانين وقرارات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية. كل ذلك حول حركة الضباط إلى ثورة عبرت عما كان يجيش فى نفوس الناس من آمال وغايات تتصل بالقضية الثورية والأوضاع الداخلية.

وانطلقت الحركة من عقالها وهى تجمع بين ثورتين ثورة سياسية وأخرى اجتماعية لتعبر عن السخط الذى كانت تمتلأ به نفوس الشعب بكافة طبقاته وطوائفه وهيئاته[3].وقد أكد الرئيس "عبد الناصر" ذلك فى كتابه "فلسفة الثورة " بقوله كانت هناك ثورة سياسية ليسترد بها الشعب حقه فى حكم نفسه بنفسه من يد طاغيه فرض عليه، ومن جيش معتد أقام فى أرضه دون رضاه، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر فيها الأمر على تحقيق العدالة لأبناء الوطن الواحد[4]، وقد خاض الشعب المصرى هذه التجربة الهائلة ونجح فى أن تعيش الثورتان معا فى وقت واحد.[5]

ومما سبق يتضح أن حركة الجيش بدأت كانقلاب عسكرى لم يشارك الشعب فيه ثم تحولت إلى ثورة قامت الجماهير بتأييدها خاصة وأنها عبرت عن أهدافها فى التخلص من الأوضاع الفاسدة، فهى ثورة عبر عنها الجيش المنبعث من صفوف الشعب. وقد أوضح اللواء محمد نجيب ذلك بقوله: "إن دور القوات المسلحة كان دورا تاريخيا عبرت به عن انفجار الثورة على من لم يؤمنوا بمصلحة الشعب".[6]

---

(١)انور عبد الملك : مصر مجتمع يبنيه العسكريون، ص ٩٣.
(٢)انظر ملاحق الدراسة.
(٣)راشد البراوى: حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، ص ١٢.
(٤)فلسفة الثورة، ص ٢٧.
(٥)فلسفة الثورة، ص ٢٨.
(٦)الجمهورية العدد الأول فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢.

فثورة يوليو وطبقا للمبادئ الستة التى بشرت أهدافها عامة بتحقيق استقلال البلاد وحريتها كما جاء فى المبدأ الأول وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه، ومن أجل التغلب على سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية كان المبدأ الثانى والثالث والرابع القضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة عدالة اجتماعية، وفى سبيل النهوض بالجيش جاء المبدأ الخامس إقامة جيش وطنى قوى، وكان المبدأ السادس هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة نتيجة فساد النظام الداخلى ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه خاصة وأن السياسات الارتجالية التى واكبت معظم قرارات رجال الثورة على الصعيدين السياسى والاقتصادى قد تم اخضاعها لعوامل التجربة والخطأ.

وهكذا كانت حركة الجيش بمثابة الأداة التى استخدمت لتحقيق رغبة الشعب فى القضاء على الاستعمار والتخلص من الحكم الأجنبى، وفى تقريب المسافات الاجتماعية بين الطبقات وانفتاح السبيل إلى التغيير الثورى وقد تحمل كل تلك الأعباء مجموعة من صغار الضباط من ابناء الطبقة الوسطى وأبناء صغار الموظفين ممن نبتوا بين صفوف الشعب وتمكنوا من دخول الكلية الحربية فى أعقاب معاهدة ١٩٣٦[١]. وعانت معظم أسرهم من الاستدانة لدفع مصروفاتهم فى الكلية الحربية[٢]، ولم تتلاقى مصالحهم مع مصالح الطبقة الحاكمة[٣]. ويؤيد ذلك تصريحات واقوال قادة الثورة وأفعالهم تجاه إصلاح أحوال طبقات الشعب من الفلاحين والعمال واصحاب الدخول المحدودة كما يؤيده الإصلاحات التى قاموا بها لصالح هذه الطبقات مثل تحديد الملكية الزراعية، وخفض أجور المساكن، وإصدار التشريعات الخاصة بحقوق العمال وغيرها وتوفير حد أدنى من الحرية الكريمة لجماهير الشعب المصرى.

والخلاصة أن حركة يوليو ١٩٥٢ بدأت فى شكل انقلاب عسكرى ثم تحولت إلى ثورة بعد أن حظيت بتأييد ومشاركة الشعب المصرى، وشكلت تحالفا رائعا بين الشعب والجيش حول مطالب الأمة المصرية اقتلعت خلاله الأنظمة القديمة وقامت باحداث تغييرات عميقة وشاملة فى القيم والنظم والأوضاع السياسية والاجتماعية والتى ثبت من خلالها أن الجيش كان أداة الشعب للقيام بهذه الثورة.

---

(١)علاء الحديدى: مصطفى النحاس، دراسة فى الزعامة السياسية المصرية، ص ١٧٦.
(٢)احمد حمروش: مرجع سابق، ص ٢١٦.
(٣)راشد البراوى: حقيقة الانقلاب، ص ٣٩ .

رابعا: الثورة وإعلان الجمهورية :

وجاءت حركة الجيش في صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعلن نداء الثورة ، وتصر على ضرورة تنازل الملك فاروق عن العرش ، ومغادرته للبلاد فوجه رجال الجيش إنذارا صاحبه إرسال بعض المدرعات والمدفعية لدعم قوات الثورة بالإسكندرية استعدادا لعملية عزل الملك بالقوة لو رفض الإنذار[1] ، ولكن الملك فاروق رضخ للإنذار وصدر أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ يعلن التنازل عن العرش لولي العهد الأمير أحمد فؤاد.

ولما أعلنت الإذاعة المصرية خبر تنازل الملك عن العرش ومغادرته للبلاد كان الخبر مفاجأة لجماهير الشعب المصري الذين أعلنوا عن فرحهم وسعادتهم للتخلص من هذا الملك الذي أصبحت مبادئه وسهراته مضغة في الأفواه فنزل الكثيرون منهم إلى الشوارع مظهرين سرورهم وسعادتهم لهذا الخبر السار[2] فقد أحسوا ولأول مرة أنهم تخلصوا من الملكية. وأصبح حكامهم لأول مرة مصريين لحما ودما وروحا وتفكيرا.

وكانت أول قضية واجهت قادة الثورة هي قضية الوصاية على العرش ، وتعيين مجلس لها ، وهي قضية دستورية إذ تنص المادة ٥١ من الدستور على أن " لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى مجلس النواب والشيوخ اليمين " الذي يتضمن احترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وللملك حق اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقر المجلسان إختيارهم ، ولما كان مجلس النواب منحلا وجب أن يعود للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة ولما كانت الانتخابات ستستغرق وقتا غير قليل ، ورجال الثورة لا يرغبون في دعوة المجلس القديم استقر الأمر على إيجاد نظام مؤقت للوصاية يؤلف من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى ان تتولاها هيئة الوصاية الدائمة.

وشكلت هيئة الوصاية من الأمير محمد عبد المنعم وبهي الدين بركات باشا والقائمقام رشاد مهنا من ضباط المدفعية.

ولما كان في تشكيل مجلس وصاية عودة إلى النظام الملكي ، واستبعاد فكرة إقامة جمهورية في مصر فقد ناشد الدكتور طه حسين رجال الثورة إعلان الجمهورية موضحا أن مصر " سئمت النفاق من الملوك ... وآن لها أن تستقبل حياة سياسية سمحة لا نفاق فيها " وذكر

---

(١)محمد حسنين : كلمتي للتاريخ ص ٤٦.

(٢)عبد اللطيف البغدادي : مذكرات عبد اللطيف البغدادي جـ ١ ص ٦١.

أن السبيل إلى ذلك هو أن تتخلص مصر من الملكية ومن الأشخاص الذين لا يساهمون ولا يعنون ثم وضح أن المستقبل أصبح للنظام الجمهوري ، وأن الملكيات الباقية اصبحت آثارا وتقاليد لا أكثر كما أنها أصبحت كابوسا في مصر يجثم على صدر الشعب كله ، ثم طالب رجال الجيش بإعلان الجمهورية ، وأعرب عن أمله في قيام الشعب المصري بإعلان الجمهورية إذا تردد رجال الجيش في ذلك.

وعندما سئل الدكتور طه حسين عن نوع الجمهورية التي تتلاءم مع مصر قال : " أنا أميل شخصيا إلى الجمهورية الأوربية التي لا يحكم فيها الرئيس ، وإنما هو رمز للدولة ليس غير ، وجائز أن نصل بعد تطور بعيد إلى الجمهورية كما هي في الولايات المتحدة ، ولكن يحسن ألا يكون هذا إلا بعد ان يتم النضج السياسي للشعب ".

ولنا أن نتساءل هل كان في فكر قادة ثورة ٢٣ يوليو في بداية حركتهم رؤية واضحة عن تغيير الحكم في مصر من ملكي إلى جمهوري ؟ يذكر اللواء محمد نجيب أن رؤية قادة الثورة في أول الأمر لم تكن قد وصلت إلى حد إقامة الجمهورية بل اكتفوا بعزل الملك وإحلال ولي العهد محله[1].

ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر أنه في " يوم ٢٣ يوليو لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نستولي على الحكومة ، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب في القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار ، ولكن لم يكن في خاطرنا أبدا أن نحكم " كما وضح أنه بعد خروج الملك طلب مجلس قيادة الثورة من حزب الوفد أن يستعد لتولي الحكم وقد اوضح الدكتور عبد العظيم رمضان ذلك فذكر أن ثوار ٢٣ يوليو لم يستهدفوا في أول أمرهم أكثر من القيام بانقلاب محدود لإسقاط حكم فاروق وإجراء بعض التطهير والإصلاح في الحياة السياسية مع الاحتفاظ بنظام الحكم السابق الذي أرساه دستور ١٩٢٣.

والواقع أن تطور الأحداث يؤكد ذلك فقد أبقى قادة ٢٣ يوليو دستور ١٩٢٣ في بداية الأمر ليكون القاعدة المنظمة لشئون الحكم بعد الثورة. مما جعلنا نتساءل لماذا لم يتجه قادة ٢٣ يوليو إلى الدعوة للجمهورية مباشرة في بداية حركتهم ؟

تؤكد الوقائع أن قادة الثورة تريثوا في الموقف أول الأمر ترقبا للأحوال ، فكان موقفهم تكتيكيا حتى تستقر لهم الأمور فتجربة الثورة العرابية كانت ماثلة في أذهانهم حيث تدخل الإنجليز عسكريا في مصر بحجة الحفاظ على الحقوق الشرعية للخديو توفيق ، فموضوع

---

(١)مذكرات محمد نجيب ص ٢٢.

الشرعية للملكية كان في أذهانهم ولكي يكتسبوا اعتراف الدول الكبرى بحركتهم تريثوا في الموقف وخصوصا وأن القوات الإنجليزية كانت لا تزال موجودة على ضفاف القنال ويمكنها التدخل بحجة حماية الحقوق الشرعية للملك ، كما أن رجال الثورة أرادوا ألا يعطوا الفرصة لآخرين في الداخل وخصوصا أن معظمهم كان ضد حزب الوفد لتأليب الأوضاع الداخلية ضدهم يضاف إلى ذلك مخاوفهم مما يترتب على إلغاء الملكية ، فقد كانت هذه العملية في تصورهم كثيرة المخاطر ، ولكن الأمور كانت أسهل مما توقعوا

ولما رأى قادة الثورة أنه من الصعب عليهم تحقيق التغييرات الثورية لأسس العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري في ظل دستور ١٩٢٣ قرروا إلغاءه في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، حيث أصدر مجلس قيادة الثورة في ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوما بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة وتألفت هذه اللجنة من خمسين عضوا من مختلف الكفاءات والاتجاهات والأحزاب وقد عقدت هذه اللجنة جلساتها في مساء ٢١ فبراير سنة ١٩٥٣ بقاعة مجلس النواب بالقاهرة وانتخب علي ماهر رئيسا لها كما انتخبت لجنة فرعية من ١٥ عضوا سميت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور تفرع منها لجنة من خمسة أعضاء[1] لكي تبحث نظام الحكم في مصر هل يكون ملكيا أو جمهوريا ، وقد قدمت اللجنة الخماسية تقريرها ويتضمن قرارها بالإجماع على أن يكون نظام الحكم جمهوريا ، وأن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب.

وأخذ رجال الثورة يروجون لفكرة الجمهورية في الصحف ففي ١٧ يونيو ١٩٥٣ أدلى جمال عبد الناصر بحديث لمندوب الأهرام أعلن فيه عن رأيه في نظام الحكم الذي يجب أن تقوم عليه مصر الحديثة فقال " إني أرى ان النظام الملكي قد تآكل وانتهى بعد أن أتى سوس الفساد والخيانة على عرشه ولن تقوم لهذا النظام قائمة ثانية. وأن الجمهورية آتية لا ريب فيها ".

وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣ أعلن عن إسقاط أسرة محمد علي ، وخلع الملك أحمد فؤاد الثاني، وقيام النظام الجمهوري ذلك الحدث الهام الذي جاء ثمرة لتطور كفاح الشعب على تعاقب السنين ، كما قرر مجلس قيادة الثورة تولي اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية ، واختيار شخص الرئيس حيث أعلن باسم الشعب :

---

(١)هؤلاء الأعضاء هم : عبد الرازق السنهوري-عبد الرحمن الرافعي- مكرم عبيد - السيد صبري - عثمان خليل عثمان.

١ – إلغاء النظام الملكي ، وإنهاء أسرة محمد علي مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

٢ – إعلان الجمهورية وتولي اللواء محمد نجيب رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت.

٣ – يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في نوع الجمهورية ، واختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد.

وصار يوم ١٨ يونية من كل عام عيدا وطنيا من الأعياد الرسمية سمي " عيد الجمهورية " وخصص قصر عابدين ليكون مقرا لرياسة الجمهورية وأطلق عليه " القصر الجمهوري ".

ولكي يكسب قادة الثورة اعترافا دوليا بما حدث أعلن البكباشي جمال عبد الناصر " أن قيام النظام الجمهوري في مصر لا يعني أن مصر تعادي النظام الملكي في أي بلد من البلاد " كما علقت جريدة الأخبار على ذلك بأن مصر إذ تعلن النظام الجمهوري لا تنظر إلا لمصالحها وظروفها.

وقد استقبل الشعب المصري إعلان الجمهورية بحماسة بالغة حيث أحس ولأول مرة في تاريخه الطويل أنه تحرر من الملكية والملوك الذين أذلوه واستغلوه ، وأصبح حكامه لأول مرة مصريين لحما ودما وروحا وتفكيرا[1].

وقد عبرت مختلف طبقات الشعب عن فرحتها بإعلان الجمهورية بإرسال آلاف البرقيات للتعبير عن مباركتهم لما حدث ومع ذلك فإن الأستاذ محمد زكي عبد القادر حذر في مقاله " نحو النور " من انحراف قادة الثورة إلى المظاهر التي تقرب الجمهورية من الملكية ، وطالبهم بأن يكونوا أسوة حسنة لمواطنيهم ، فقال " أن تربية الشعوب تكون بالأسوة الحسنة وإشعارها بأن الحاكم يحترمها " كما أوضح الأستاذ كامل الشناوي في مقال له " أن نجاح الجمهورية التي هي كسب عظيم للشعب يتطلب من الشعب جهادا شاقا في تربية نفسه تربية جمهورية فلا ينبغي أن يعامل رئيس الجمهورية كملك أو حاكم مطلق بل يجب أن ينظر إليه كفرد عادي يحاسبه على الخطأ ويبصره بالصواب ".

ولقد كان للتأييد الساحق الذي منحه الشعب للواء محمد نجيب أكبر الأثر في جعله يصدق أنه زعيم الثورة الفعلي بينما كان عبد الناصر ورفاقه يتصرفون على أنهم واجهة للثورة، وسرعان ما أخذت تتباين وجهات النظر بين نجيب ورفاقه حول كثير من الأمور منها

---

(١)الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٤.

الإجراءات التي اتخذها ضباط القيادة لمحاسبة السياسين القدامي وتشكيل محكمة الثورة ، ولما أحس مجلس قيادة الثورة أن محمد نجيب يشكل عقبة في طريقهم انتهزوا فرصة إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية وقرروا إبعاده عن قيادة القوات المسلحة [1] وأصدروا قرارا بتعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائدا عاما ، وترقيته أربع رتب مرة واحدة ليصل إلى رتبة اللواء ، وقد اعترض محمد نجيب على هذه القرارت كما اعترض على إعلان النظام الجمهوري دون استفتاء شعبي ، ووصل الأمر بينه وبين رجال الثورة إلى درجة التحدي ولم تلبث الأمور أن تدهورت بين الفريقين حين أخذ مجلس القيادة يتجاهل اللواء محمد نجيب في جلساته فقدم نجيب استقالته في ٢٣ فبراير ١٩٥٤ إلى مجلس قيادة الثورة فكان ذلك بمثابة المفجر الحقيقي لأزمة مارس ١٩٥٤.

ونظرا لما أحدثته استقالة محمد نجيب من تأثير في الرأي العام ورغبة من قيادة الثورة في احتواء الأزمة ولو بصفة مؤقتة وحفاظا على وحدة الأمة أعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء محمد نجيب بعد أن تم الاتفاق معه بخصوص ذلك.

وعاد محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية ولكن بدون سلطات ، ومضى في مهاجمة مجلس قيادة الثورة والدعوة إلى الديمقراطية ، وكان واضحا أن نجيب سيمضي في هذا التيار ما دام بعيدا عن السلطة ، وشعر عبد الناصر أن تحدي نجيب للثورة سوف يعرقل مسيرتها لذلك قام بمناورة بارعة إذ تقدم باقتراح إلى الاجتماع المشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالة نجيب وإسناد رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية مرة أخرى وبذلك ضمن عبد الناصر التهدئة مع نجيب خلال تلك المرحلة المصيرية التي تجتازها الثورة ، وفي نفس الوقت كان الهدف الآخر الذي يسعى إليه نجيب هو طرح رئاسة الجمهورية للاستفتاء الشعبي لأنه كان يشعر أنه رئيس جمهورية بالتعيين. كما كان له عدة مطالب هي :

١ – أن يكون له كل سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية في حالة عدم وجود برلمان.

٢ – أن يستفتي الشعب على النظام الجمهوري قبل إقرار الدستور الجديد.

٣ – أن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية قبل إقرار الدستور أيضا بالانتخاب المباشر.

٤ – أن يعود الضباط إلى صفوف الجيش[2].

---

(١)أنور السادات : البحث عن الذات ص ١٣٩.

(٢)مذكرات عبد اللطيف البغدادي حـ ١ ص ١٢٧.

وفي ١٨ يونيو ١٩٥٤ وبمناسبة الاحتفال الأول بعيد الجمهورية ألقى محمد نجيب كلمة ذكر فيها أن الحكم الجمهوري هو حكم الشعب للشعب ولصالحه ، وأنه التطور الطبيعي نحو إحقاق العدل والمساواة بين الناس ، كما أوضح أن مصر قبل إعلان الجمهورية كانت سلعة يرثها الأبناء على آبائهم مهما كان الأب خاملا أو جاهلا أو كان الابن ظالما ومستبدا.

ولما ثبت من التحقيقات في قضايا الإخوان المسلمين أن اللواء محمد نجيب كان على اتصال بهم منذ أبريل ١٩٥٤ ، وأنه معتزما بعد نجاح انقلابهم تأييد حركتهم ودعوة الجمهور للانضمام إليهم قرر مجلس قيادة الثورة في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ إعفاءه من جميع المناصب التي كان يشغلها ، وأن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا ، وان يستمر مجلس قيادة الثورة في تولي كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر حتى يتم انتخاب رئيس الجمهورية.

وفي السادس عشر من يناير ١٩٥٦ تم إعلان الدستور مدعما ببرنامج الثورة وهو :

١ – القضاء على الاستعمار وأعوانه.

٢ – القضاء على الإقطاع.

٣ – القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

٤ – إقامة جيش وطني قوي.

٥ – إقامة عدالة اجتماعية.

٦ – إقامة حياة دستورية سليمة.

وأعلن الدستور أن النشاط الاقتصادي الخاص حر بشرط ألا يضر بمصلحة المجتمع ، ونص على مساواة جميع المصريين في الحقوق والواجبات.

كما أعلن حرية الاعتقاد ، وحرية التعبير عن الرأي في حدود القانون ، وجعل التعليم حقا لكل المصريين.

وفي ٢٢ يونيو ١٩٥٦ انتخب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بالاستفتاء ، وبذلك تم ولأول مرة في تاريخ مصر انتخاب الشعب في استفتاء عام رئيسا لجمهورية مصر.

وبانتخاب جمال عبد الناصر حل مجلس قيادة الثورة ، وأصبح جمال عبد الناصر هو المسئول عن مصر سواء من ناحية السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، وبذلك دخلت مصر في طور جديد من حياتها السياسية.

وافتتحت الثورة عهدا جديدا ، فبدأ نضالها لاقتلاع جذور الاستعمار في مصر ونجحت في عقد معاهدة الجلاء في ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤ ، كما انتهجت سياسة عدم الارتباط بالأحلاف

العسكرية أو بمشروعات الدفاع المشترك ، ورفضت أي قيود على تحركاتها الدولية ولما رفض الغرب بيع السلاح لها لتسليح جيشها عقد عبد الناصر صفقة الأسلحة التشيكية في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ ضاربا عرض الحائط باحتجاجات الغرب مما كان له أبلغ الأثر في تغيير ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط وتغير نظره أمريكا تجاه استئناس عبد الناصر وانسحابها مع بريطانيا من مشروع تمويل السد العالي ، وكان رد عبد الناصر على هذه الضربة هو تأميم شركة قناة السويس في السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦.

خامسا: ثورة ٢٣ يوليو والتعليم :

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو تغير نظام التعليم في مصر ، ودخل مرحلة جديدة مؤثرة في حياة الإنسان المصري ، وكان من أول مشروعات إصلاح التعليم التي تبنتها الثورة ، وعمل على تنفيذها المرحوم إسماعيل القباني عندما تولى أمر وزارة التعليم عام ١٩٥٢ إلغاء ثنائية التعليم في المرحلة الأولى لكي تزداد الفرص المتاحة لجميع أفراد الشعب ، ولقد كان هذا الإصلاح يتفق مع الفلسفة الجديدة للمجتمع ، وقد زادت الحكومة من ميزانية التعليم وعلى غرار ذلك ازداد عدد المدارس بطريقة واضحة ففي العام السابق للثورة بنيت في مصر ثلاث مدارس جديدة بينما بني في السنوات الخمس الأولى للثورة ١٢٣٥ مدرسة بمعدل ٢٤٨ مدرسة في كل عام ، وأنشئ بجانب المدارس الإعدادية العامة أنواع من المدارس الإعدادية الفنية زراعية وصناعية وتجارية، واهتمت الثورة بالتعليم الفني[1].

وقد عمدت حكومة الثورة إلى تغيير اسم الوزارة التي تقوم بمهمة التعليم من وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم ، وسارت السياسة التعليمية يحدوها الأمل في نشر التعليم ، وانتهى الأمر إلى أن ست سنوات تعليمية هي الأساس المنطقي لتعليم شعبي تتهيأ فيه الفرص المتكافئة لجميع المواطنين ، وبذلك تقرر أن يكون التعليم الابتدائي إجباريا مجانيا لمدة ست سنوات ، وأن يعاد النظر في السلم التعليمي بحيث يتلاءم ومراحل التعليم وأعمار المتعلمين وأنشئت لذلك مرحلة جديدة هي المرحلة الإعدادية بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية. وقد هدفت السياسة التعليمية في عهد الثورة إلى ما يلي :

١ – تعميم التعليم الابتدائي وتدعيمه.

٢ – تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في جميع مراحل التعليم.

٣ – تخطيط التعليم فيما بعد المرحلة الأولى على أساس احتياجات البلاد وإمكانياتها.

---

(١)الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٤٤٢ – ٤٤٣.

٤ –التوسع في التعليم الفني بأنواعه ، وخاصة في المرحلة الإعدادية الفنية.

٥ – التوسع في تعليم البنات.

٦ – تدعيم التعليم الجامعي ورفع مستواه وتشجيع البحث العلمي.

٧ – مسايرة التطور العالمي في العلوم والآداب والفنون حتى يتمكن المواطنون من الاستفادة بنتائج الفكر العالمي في كل الميادين ، مع الحرص على تراثنا القديم في كل العصور وحمايته.

٨ – التعاون الثقافي مع جميع الدول الصديقة في العالم.

٩ – زيادة أواصر الوحدة الثقافية مع البلاد العربية[1].

ولما كان النظام التعليمي في أي بلد يعكس الفلسفة الاجتماعية السائدة به ، فقد كان للقوانين الاشتراكية التي أعلنت في مصر عام ١٩٦١ تأثيرها الفعال على التعليم في مختلف مراحله حيث أعلنت مجانية التعليم في كافة مراحله بعد أن درج التعليم المصرى منذ سنوات طويلة على أن يكون تعليما طبقيا بمعنى أنه كان هناك نوع من التعليم للأغنياء وآخر للفقراء ، فألغيت المصروفات واتسع مجال التعليم أمام جميع فئات الشعب ، وتزايد عدد المقبولين عاما بعد عام ونشأ عن ذلك تكافؤ الفرص ، كما أصبح المجموع الكلي لدرجات الطالب الفيصل في قبوله بالجامعات وغيرها.

وعلى الرغم من الظروف المريرة التي مرت بها مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ فإن برامج تطوير التعليم لم تتوقف فقد سار برنامج العمل الوطني الصادر في عام ١٩٧١ خطوة أبعد في مجال رسم السياسة الواجب اتباعها في مجال التخطيط التعليمي.

وقد أكد البرنامج على المبادئ التالية :

١ – أن تلتزم المرحلة الأولى من التعليم في نهاية العشر سنوات ٧٢ / ١٩٨٢ بقبول جميع الملزمين.

٢ – التمهيد لرفع سن الإلزام إلى ١٥ سنة.

٣ – الارتفاع بمستوى التعليم وتطويره بما يتلاءم وإنجازات العلم الحديث.

٤ – الارتفاع بمستوى أداء الخدمة التعليمية.

٥ – ربط التعليم باحتياجات المجتمع.

٦ – القضاء على الأمية.

---

(١)سجل العرب للعلاقات الثقافية والاقتصادية ص ٩٤ – ٩٥.

وقد هدفت هذه الخطة إلى تحقيق الفرص المتكافئة . والمساواة الكاملة لأبناء الشعب ، ورفع مستوى التعليم ، وتوفير الرعاية التربوية والصحية للطالب ، ووضع برامج توعية لمحو الأمية والاهتمام بالبحث التربوي ، وتطوير نظام الامتحانات ، وتحقيق التنسيق بين الأجهزة المعنية بالتعليم في مستوياته المختلفة.

وتجئ ورقة أكتوبر لتركز على أن أهم ما طرأ على منطق التعليم والبحث في العالم هو زوال المسافة بين الفكر والعمل ومعنى ذلك أن التعليم والتثقيف العام صار لهما هدفان :

١- إيجاد الفرد المتعلم المستنير.

٢- تزويده بخبرة متقدمة محددة تمكنه من القيام بدور يتناسب مع هذه الخبرة ، وتحقيق ذلك يستلزم عدة أمور منها عدم حبس التعليم في قوالب جامدة ومنها ربط أنواع معينة من التعليم بالبيئة ، ومنها توثيق الصلة بين الجامعات والمعاهد على اختلافها ، ومنها القضاء على فكرة الفارق الاجتماعي في التعليم وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها حكومة الثورة لإصلاح التعليم وما تم إحرازه من تقدم في كثير من المجالات فإنه يمكن القول بأن التعليم في مصر يحتاج إلى إعادة النظر وإصلاح أموره وتجئ هذه الصيحات لا من جانب المربين ورجال التعليم والمشرفين على أمره فحسب ، ولكنها تصدر أيضا من آباء التلاميذ والمسئولين عن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والجميع يؤمن أن إصلاح التعليم هو الأساس الذي تقوم عليه تنمية الثروة البشرية لإسعاد الناس وتقدم المجتمع.

ونحن نأمل أن تتمخض جهود المخلصين عن إصلاح حقيقي في التعليم يشمل ثورة حقيقية في التعليم المصري تتفق مع الآمال الكبيرة المعقودة عليه في جميع الأوساط التعليمية والفنية والسياسية ، علما بأن إقامة إصلاح التعليم على أسس من البحث العلمي والتخطيط السليم هو الضمان لاستقرار هذا الإصلاح من جهة وديناميته من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك أن إصلاح التعليم يحتاج إلى توفير مصادر التمويل الكافية لمتطلبات هذا الإصلاح يتناسب مع الزيادة السكانية الضخمة في كل عام واستيعاب جميع الأطفال والاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم يتطلب المزيد من الإنفاق عليه بما يتناسب مع الأهمية التي ينظر إليه بها في حياة الأمة المصرية.

سادساً: عبد الناصر وحرب ١٩٥٦ :

أدار الرئيس عبد الناصر حرب ١٩٥٦ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، وعلى المستوى العسكري والسياسي والنفسي في ظروف شديدة التعقيد ، وفي مواجهة توازن متشابك وخطير استفادت مصر من خلاله العديد من الدروس بحلوها ومرها وفيما يلي نعرض لهذه الحرب وأسبابها ودور الرئيس عبد الناصر في إدارة خيوطها حتى تحقق له في نهاية الأمر قطع ذيل الأسد البريطاني وكسر أسنانه.

فعقب إعلان قرار الولايات المتحدة وبريطانيا سحب عروضهما الخاصة بالمساهمة في تمويل بناء السد العالي بحجة أن قدرة مصر المالية لا تتحمل توفير المال اللازم للمساهمة في بناء السد رأى جمال عبد الناصر أن الرد المناسب على ذلك يكمن في تأميم شركة قناة السويس، خصوصا وأن هذا التأميم بالإضافة إلى أنه يحقق له إمكانية بناء السد العالي فإنه يلبي حلم مصريا يراود أحلام كل المصريين ، ويداوي جرحا في جنب مصر المستقلة ويؤكد استقلال الإرادة السياسية المصرية ، ويضيف إلى مصر أهم أرصدتها الاستراتيجية ومن اجل ذلك دعا عبد الناصر إلى اجتماع مشترك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بكامل هيئته . وفي الاجتماع طرح عبد الناصر فكرة التأميم ، ولما وجد من بعض المجتمعين من يحذر من احتمالات الخطر وتعدد مصادره أوضح أنه سيتحمل وحده مسئولية القرار[1].

وأمام مؤتمر شعبي حاشد وقف عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ليعلن أمام حشد كبير وفي اللحظة التي ذكر فيها اسم فرديناند ديلسبس تأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة مصرية ، ونقل جميع ما لها من أموال وحقوق ، وما عليها من التزامات إلى الدولة وخلال ذلك قامت عناصر حكومية بالاستيلاء على مقار الشركة وإدارتها في هذه الليلة مما تسبب في حدوث أصداء واسعة ارتجت لها مصر خاصة وأن القناة كانت جرحا في ضمير كل مصري ، وكان استعادتها لمصر حلما من الأحلام ، كما ارتج لها العالم الذي هزته هذه الخطوة الشجاعة والتحدي المذهل الذي وجهه الرئيس إلى الدول الغربية الكبرى.

ونتيجة لأن معظم التوقعات كانت ترى أن بريطانيا وفرنسا وربما دول أخرى لن تسكت على هذه الضربة التي قوضت هيبة الغرب وحطمت هيبته وكانت بمثابة الكابوس لاحتكاراته. وأن هذه الدول قد تصعد الأمر إلى درجة التدخل العسكري فقد رأى عبد الناصر ضرورة تفادي

---

(١)محمد حسين هيكل : ملفات السويس ص ٤٦٤ - ٤٦٦.

قيام حرب غير متوازنة عن طريق تكثيف العمل السياسي المصري ، وتكتيل الجو الدولي العام لصالح مصر حتى يتم تفويت فرصة استعمال السلاح على الذين يفكرون فيه ، ويتم كسب الوقت حتى تبرد الأزمة وتهدأ نارها خصوصا وأنه كان يتصور أن احتمال التدخل العسكري سوف يكون محققا بنسبة ٨٠ ٪ خلال الإسبوع التالي للتأميم فإذا انقضت هذه الفترة الحرجة تناقصت احتمالات التدخل وانحسرت فرصته وتمكنت مصر من بسط سيطرتها على القناة وإلى حد كبير نجح عبد الناصر في جذب أنظار العالم نحو حق مصر في تأميم القناة فأكد أكثر من مرة أن مصر تتعهد باحترام الوضع الدولي للقناة وتم إبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة بذلك كما عمل على أن تستمر كفاءة الحركة الملاحية في القناة دون أي معوقات بعد انسحاب المرشدين الأجانب منها حتى لا يحس العالم بأي تقصير.

وإلى جانب ذلك كان عبد الناصر يشعر أنه يمسك معظم الأوراق الرابحة في الأزمة بكلتا يديه فمع أنه كان لا يستبعد قيام بريطانيا بعمل عسكري ضد مصر فإنه كان يرى أن أيدن لم تكن لديه قوات جاهزة في الشرق الأوسط للقيام بأعمال عسكرية فورية ، وأن الأمر يحتاج لبعض الوقت لتجهيز القوات ، وخلال ذلك يمكن تكتيل الرأي العام العالمي لصالح مصر ، وتكثيف الجهود السياسية مما قد يؤدي إلى تفويت فرصة التدخل المسلح.

ومع أنه كان لا يستبعد قيام الحكومة الفرنسية بمغامرة عسكرية ضد مصر للتخلص من قيادتها التي كانت تمد الثوار الجزائريين بالسلاح والدعم المعنوي والتي ترى أن السبب في حرب للجزائر هو عبد الناصر وأن التخلص منه سيضع نهاية لهذه الحرب فإنه كان يرى أن تورط فرنسا عسكريا في الجزائر ، وفقدانها السيطرة على العديد من المناطق التي يتمركز بها الثوار الجزائريين ، وشبح هزيمتها في " ديان بيان فو " (الهند الصينية) قد يجعلها تتردد في القيام بعمل عسكري ضد مصر[1].

وكان الأمر الذي استبعده عبد الناصر ، واستحال وقوعه هو ان تلجأ بريطانيا وحدها أو بريطانيا بالتنسيق مع فرنسا إلى الاستعانة بإسرائيل في أي عملية ضد مصر لاستعادة القناة بالقوة خصوصا وأن ذلك سيعرض مركزهم ومصالحهم في الشرق الأوسط للخطر ، ويكون وحده كفيلا بإسقاط كل النظم الموالية لإنجلترا وفرنسا في المنطقة ، كما يترتب عليه الدعوة إلى خروج العراق من حلف بغداد ، وزيادة النقمة على فرنسا في شمالي إفريقية.

---

(١)وزارة الدفاع . حرب العدوان الثلاثي على مصر جـ ١ ص ٤٢.

ولكن ما حدث هو أن الإسرائيليين كانوا يتحرقون شوقا من أجل هذه الفرصة والتدخل عسكريا لتحييد مصر قبل أن تتمكن من الاستفادة من صفقة الأسلحة التشيكية.

وحول موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الأزمة فقد كان تقدير عبد الناصر أن واشنطن وموسكو ستكونان بعيدتين عن أي مساندة عسكرية أو سياسية للمعتدين خصوصا بعد أن أظهرت الولايات المتحدة عدم استجابتها للاشتراك في أي عمل عسكري ضد مصر ، ورفضت فكرة تقديم أي مساندة استراتيجية أو سياسية لدول العدوان وفضلت تسوية المشكلة سلميا ، وبعد أن أظهر الاتحاد السوفيتي رغبته في عقد تسوية سلمية للمسألة وأعلن عن تعاطفه مع موقف مصر الذي تدافع فيه عن سيادتها.

وإلى جانب ذلك فقد تعاطفت دول مؤتمر باندونج ، ومعظم الدول العربية تجاه موقف مصر ، فأعلنت الهند والصين تأييدهما لموقف مصر وقضيتها ، كما تجلت وحدة المشاعر والعاطفة العربية من الشعوب العربية تجاه مصر وأعلنت الدول العربية التي تتحكم في إنتاج وضخ البترول تأييدها ومساندتها لموقف مصر.

والسؤال المطروح هل تحققت كل استنتاجات عبد الناصر تجاه الأزمة أم أن تطورات الأحداث قلبت توقعاته رأسا على عقب.

الواقع أن تقدير عبد الناصر للموقف قد جانبه الصواب فقد وقع العدوان الثلاثي على مصر بعد ثلاثة شهور وكان عبد الناصر يستبعده إذا تأخر شهرا ، واشتركت إنجلترا وفرنسا في العدوان على مصر مع إسرائيل مع انه كان يستبعد ذلك ولا يتوقعه[1]. إذا ما هي الأسباب التي قلبت توقعات عبد الناصر وأفسدت حساباته ؟

الواقع ان بريطانيا وفرنسا كانت لهما حسابات أخرى فقد كانا يريان أن انهماك الحكومة الأمريكية في انتخابات الرئاسة وتطاحن الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة قد يبعد الولايات المتحدة عن التفكير في الأزمة أو اتخاذ مواقف محددة تجاهها لذلك لم يخبرهما أحد بخطة العدوان، بل حاول الإنجليز والفرنسيين تشويش الأمور أمامها وتضليلها حتى لا تتدخل في المسألة. والى جانب ذلك فقد توقعا عدم اهتمام السوفيت بالمسألة خصوصا وأن أمور القناة كانت لا تهمهم كثيرا ، كما أنهم كانوا منهمكين في مشاكل المجر والتطورات الجارية فيها.

وعلى أي حال فقبل حدوث العدوان عملت بريطانيا وفرنسا على تعمية الرأي العام العالمي وإخفاء نواياهم العدوانية على مصر وذلك بإصدار التصريحات المتلاحقة بالرغبة في

---

(١)توفيق الحكيم : شجرة الحكم السياسي في مصر ص ٣٧١.

حل المشكلة بالطرق السلمية والقيام بشن حرب دعائية ضد مصر وشخص عبد الناصر بالذات ، والشكوى إلى مجلس الأمن بأن مصر استولت تعسفا على قناة السويس خرقا للاتفاقات الدولية مما يعرض الملاحة في هذا الممر الحيوي لأخطار داهمة ، والدعوة إلى وضع القناة تحت إدارة دولية والتشجيع على انعقاد نادي المنتفعين لبحث المسألة. وخلال ذلك كانت خطط العدوان قد وضعت وحشدت القوات لغزو مصر ، ورسمت الخطة على الوجه التالي :

تقوم القوات الإسرائيلية بشن هجوم واسع النطاق على القوات المصرية في سيناء أمام نقطة الكونتلا في التاسع والعشرين من اكتوبر ١٩٥٦ بهدف قطع مواصلات الجيش المصري والوصول إلى منطقة قناة السويس ، وبعدها توجه الحكومتان البريطانية والفرنسية نداء بالتوازي إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية يتضمن وقف جميع الأعمال الحربية ، وسحب كل القوات المسلحة من الطرفين مسافة عشرة أميال بعيدا عن القناة وقيام القوات الأنجلو فرنسية مؤقتا باحتلال مواقع رئيسية في كل من بورسعيد والإسماعيلية والسويس لضمان حرية المرور بها ، والقيام بالفصل بين المتحاربين حتى يتم الوصول لترتيبات نهائية وإذا لم تستجب القوات المتحاربة لهذا النداء خلال اثنتا عشرة ساعة تنتهي في تمام الساعة السادسة والنصف من صباح الأربعاء الموافق ٣١ أكتوبر فإن القوات البريطانية والفرنسية سوف تستخدم القوة اللازمة لتنفيذ شروط الإنذار[1].

والمتفحص لشروط الإنذار يتضح له أن التحرك الإسرائيلي والإنذار كان خيوطا مشتركة في نسيج واحد لم يوضع بهذه الصيغة إلا لكي ترفضه مصر خصوصا وأنه يحمل بين جنباته شبح التواطؤ وسوء النية ، والرغبة في طعن مصر من الخلف . فليس من المنطقي ان تسحب مصر قواتها إلى مسافة عشرة أميال غرب القناة ، وتوقف كافة الأعمال الحربية لصد القوات الإسرائيلية الغازية لأراضيها ، ثم تكافئ إسرائيل باحتلال سيناء والابتعاد فقط مسافة عشرة أميال شرق القناة بل المنطق العادل كان يحتم إنذار إسرائيل بالعودة إلى ما وراء الحدود، والرجوع من حيث أتت ، ودعوة مصر إلى وقف الأعمال الحربية حتى لا يحدث تعطيل لسير الملاحة في قناة السويس ولكن بريطانيا لم تكن تريد وقف العدوان الصهيوني ، بل كان هذا العدوان جزءا لا يتجزأ من الخطة المرسومة للغزو الثلاثي لمصر ، للإطاحة بنظامها.

---

(١)وزارة الدفاع : مرجع سابق ص ٦٢.

وفي جلسة لمجلس الوزراء المصري بتاريخ الثلاثين من أكتوبر ١٩٥٦ انتهي الرئيس عبد الناصر إلى رفض الإنذار البريطاني شكلا وموضوعا لأنه لم يكن مقبولا بضياع استقلال مصر الوطني وعودة النفوذ البريطاني إلى المنطقة.

ونتيجة لرفض مصر الإنذار تزايدت احتمالات الخطر وبدأت موجات القصف الجوي على مدن مصر وقراها وامتد جسر من أسراب الطائرات تعمل ليل نهار من بريطانيا إلى شرق البحر المتوسط مما أدى إلى تخريب العديد من المنشئات والمرافق.

وحتى يحقق العدوان أهدافه ويتم وضع العالم أمام الأمر الواقع قبل أن تستفحل الأمور وتتشابك رأى قادة الغزو ان تكون الحرب سريعة وحاسمة بحيث يتم كل شيء في خلال ثلاثة او اربعة أيام تحتل فيها مصر ، وتسقط حكومة عبد الناصر وتحل محلها حكومة تقبل كل شيء يطلب منها حتى لا يجرؤ أحد على الاعتراض. ما دامت الحكومة الجديدة قد تكونت وباركت الغزو.

ونتيجة للتطورات المتلاحقة دعا عبد الناصر إلى اجتماع مع القادة العسكريين وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة لتقييم الموقف وإعادة النظر في خطط مصر العسكرية بعد أن اتضحت نوايا العدوان. وفي هذا الاجتماع كان الجو مشحونا بالقلق والتوتر واختلاف وتضارب الآراء ففي حين تبنى عبد الحكيم عامر موقف حتمية القتال ومواجهة المعتدين حتى آخر طلقة وإلى آخر رجل رأى صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة أن حجم القوى المعتدية لا قبل لمصر بمواجهته ، وأنه لا خيار أمام عبد الناصر سوى أن يذهب إلى السفير البريطاني ويسلم نفسه له وبسرعة قبل أن يتمكن الطيران المعادي من تدمير مرافق مصر الحيوية وتمزيق جيشها[1] وإلحاق كارثة محققة بالبلاد. ولكن عبد الناصر الذي لم يفقد اعصابه خلال الاجتماع نجح في سحب البساط من تحت أقدام المتشائمين ، ومضى في شرح وجهة نظره موضحا أن المستهدف هو مصر وشعبها وإذا لم يقف الشعب المصري بكافة فئاته في مواجهة المعتدين فان مصيره سيصبح معرضا للضياع.

وفي أعقاب ذلك قرر عبد الناصر سحب قوات مصر الرئيسية من سيناء وارتدادها إلى غرب القناة حتى لا تتعرض من الخلف لضربات الغزاة ، وتصبح هدفا للطويق ، وحتى يمكن أن يشكل منها اداة ضاربة واحدة استعدادا لمواجهة هجوم بريطاني فرنسي على مصر قادما عبر البحر المتوسط في اتجاه الإسكندرية أو بورسعيد لذلك صدرت الأوامر بعودة فرقتين من

(١)هيكل : مرجع سابق ص ٥٢٤.

سيناء إحداهما مدرعة والأخرى مشاة ، كما صدرت الأوامر أيضا بتوزيع السلاح على المواطنين حتى لا تصبح البلاد عزلاء عديمة المقاومة.

ولحفز همم العالم على سرعة التدخل في الموقف ، صدرت الأوامر بتعطيل الملاحة في قناة السويس[1] مما أدى إلى نقص واردات أوربا الغربية من البترول بمقدار ٣٠٠ الف برميل يوميا ، ووضع دول العالم أمام واقع جديد ، وتسبب في خسارة فادحة لحركة التجارة العالمية. وتفاديا لتأثير الأحداث على الشعب المصري ، وعلى الرغم من فداحة الخطر ذهب عبد الناصر لتأدية صلاة الجمعة في الأول من نوفمبر بالجامع الأزهر ، وتحرك في سيارة جيب مكشوفة بين هتافات الجماهير ، ووقف على منبر الأزهر ليعلن بصوت مشحون بالانفعالات " أننا جميعا سوف نقاتل ولن نستسلم أبدا ... سأقاتل معكم ضد أي غزو وإلى آخر نقطة دم ... وسنبني بلدا وتاريخا ومستقبلا .. وسننتصر ".

وبعد أن أعلن عبد الناصر عن إنشاء جيش التحرير الوطني وفتح باب التطوع أمام المواطنين ، هبت جموع الشعب للذود عن حياض الوطن ، وتكاتفت قوى الشعب والقوات المسلحة للدفاع عن مصر وتم تشكيل جيش التحرير الوطني من قوات الحرس الوطني والفدائيين، ووحدات المقاومة الشعبية ، وكتائب الشباب.

وعلى الرغم من تزايد شعبية عبد الناصر بين الناس الذين وجدوا فيه بديلا ثوريا للتعبير عن أرادتهم فقد برزت أمامه صعاب جديدة تمثلت في اجتماع عدد من رجالات الأحزاب واتفاقهم على مطالبته بالتنحي عن منصبه نظرا لأن العدوان يستهدفه أكثر مما يستهدف مصر. ولكن عبد الناصر الذي لم تلن له قناة أصدر أوامره باعتقال الذين حضروا هذا الاجتماع وهم سليمان حافظ ومحمد صلاح الدين وغيرهم ، كما أمر باعتقال عدد من السياسيين ومنهم فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج حتى لا يستطيع هؤلاء التأثير في الروح المعنوية لدى الجماهير أو بث روح الدعاية المناهضة لعبد الناصر.

وعلى أي حال فبعد أن استمرت موجات القصف الجوي على مدن مصر وقراها طوال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر بدأت قوات المظلات البريطانية الفرنسية تهبط ابتداء من اليوم الخامس من نوفمبر فوق المنطقة الشمالية من قناة السويس ، وتشتبك مع القوات المصرية

---

(١)عندما صدر القرار بسد قناة السويس تحركت ست من سفن الشحن المحملة بالإسمنت إلى منطقة البحيرات المرة وتم اغراقها

والأهالي في معارك بالأسلحة الصغيرة بينما كانت مدافع الأسطول الانجليزي الفرنسي تطلق نيران قنابلها الضخمة على مدينة بورسعيد وما حولها.

وفي فجر الخامس من نوفمبر تقدمت حاملات الجنود البريطانية والفرنسية تحت حماية مدافع الأسطول ، وبدأت موجاتها تنزل على الشاطئ وتتسلل إلى مدينة بورسعيد كي تصطدم معها قوات المقاومة الشعبية التي كانت بمثابة الوجه المشرق للشعب المصري.

وخلال ذلك كثفت مصر جهودها السياسية لكشف وفضح حقيقة العدوان ونواياه فطالبت بعقد جلسة لمجلس الأمن للنظر في وقف العدوان وأثبتت لدول العالم مدى بشاعة العدوان ضد المدنيين الآمنين. كل ذلك أدى في كل دول العالم إلى اجتياح موجة من الغضب والسخط ضد المؤامرة ، فهوجمت المنشآت والسفارات البريطانية والفرنسية في معظم العواصم الإفريقية والآسيوية ، وتعرضت مصالح المعتدين للخطر في العالم العربي واشتعلت نيران الغضب في كل قارات العالم ضد العدوان وإلى جانب ذلك تبني البرلمان الإنجليزي معارضة قوية تتربص بحكومة إيدن الدوائر ، وتوجه إليها التهم ، ووصلت المظاهرات ذروتها في لندن وباريس تهتف بسقوط إيدن وجي موليه كما وقفت الحكومة السوفيتية موقفا حازما ضد العدوان . وخلال ذلك كان منبر الأمم المتحدة يشهد أعنف المناقشات.

وخشية من استفحال الأمر ، واتساع مسرح العمليات بتدخل أطراف أخرى في النزاع وقفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معا أثناء التصويت ضد المعتدين حتى تم الاتفاق على مشروع القرار الكندي الذي يقضي بوقف العمليات الحربية ، وإنشاء قوات طوارئ دولية لإعادة الأمور إلى نصابها ، ومراقبة عملية انسحاب قوات العدوان ثم للمرابطة على خطوط الهدنة لمنع تجدد الاشتباكات بين مصر وإسرائيل.

ومع أن قرار مجلس الأمن[1] نص على انسحاب المعتدين في مدة لا تزيد عن الشهر فقد تجاهلت القوات المعتدية الأمر وأخذت في توسيع احتلالها وتثبيت أقدامها فركز الفرنسيون وجودهم في بورفؤاد ، والإنجليز في بورسعيد ، وأعلن القائد البريطاني أن انسحاب قواته في هذه الفترة القصيرة لا يتفق مع الكرامة العسكرية ، وانه لا بد من قيام قواته بتطهير القناة.

ونتيجة لذلك طلبت الحكومة السوفيتية من الولايات المتحدة القيام معا بإخراج المعتدين من مصر بالقوة ولما لم تستجب الولايات المتحدة لهذا الطلب بعث الرئيس السوفيتي بولجانين كتابا إلى رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل يدين العدوان ويطالب بتنفيذ قرارات الأمم

---

(١)صدر القرار في السابع من نوفمبر ١٩٥٦.

المتحدة بوقف القتال وسحب المعتدين فورا حتى لا تتحول الأمور إلى حرب عالمية ثالثة ، كما أنه أشار بكل وضوح بأن الحكومة السوفيتية مصممة على إخراج المعتدين فورا ودون إبطاء وهدد بأن لندن وباريس ليستا بعيدتين عن مدى الصواريخ النووية السوفيتية.

وإلى جانب ذلك أعلن الاتحاد السوفيتي عن استعداده لإرسال متطوعين إلى مصر لإنهاء الاحتلال[1].

وخشية من انفلات الأمور ، اتخذت الأمم المتحدة قرارا مجددا في الرابع والعشرين من نوفمبر يقضي بإجلاء المعتدين فورا من مصر. ونتيجة لكل ذلك وجدت الدول المعتدية نفسها واقفة ضد إرادة المجتمع الدولي وأن عليها الانسحاب فورا ، لذلك بادرت قواتها بالانسحاب من بورسعيد ، وتم جلاء آخر فوج من القوات المعتدية في مساء الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٥٦ بعد أن قضت في احتلالها ثمانية وأربعين يوما لم تنعم فيها بالراحة ، بل كان يؤرقها دائما جهاد الفدائيين المصريين وهجماتهم ، وارتفع العلم المصري فوق بورسعيد وأصبح يوم الثالث والعشرين من ديسمبر يوما تحتفل فيه مصر كل عام بانتصارتها على المعتدين.

أما عن إسرائيل فإنها تحدت قرار الانسحاب معلنة أنها لن تنسحب إلا إذا أخذت ضمانات لحرية مرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة ، عدم استخدام غزة كقاعدة ضدها ، وقد رفضت مصر أي شرط للانسحاب ، وتدخلت الحكومة الأمريكية في الأمر فضغطت على إسرائيل للانسحاب ، وضغطت على مصر لتبقى قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ حتى لا تتاح للقوات المصرية مستقبلا فرصة إغلاق خليج العقبة ، ومنع الملاحة فيه وأخذت إسرائيل في الانسحاب بعد تدمير وتخريب كل ما يصل إليها من منشآت سيناء.

وهكذا انتهى العدوان الثلاثي بالفشل الذريع ، وتحررت مصر من شبهة التحالف مع الغرب ، وبدأت في تطهير القناة حتى اعيد افتتاحها في التاسع والعشرين من مارس ١٩٥٧.

نتائج العدوان الثلاثي على مصر وزعامة عبد الناصر :

وضعت حرب السويس العالم بأسره أمام مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ، وازدادت حدة المنافسة بين المعسكرين الغربي والشرقي وظهرت مصر كدولة لها ثقلها الكبير في المنطقة العربية وفيما يلي نعرض لأهم النتائج :

---

(١) مذكرات محمود رياض ، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط.

أ – من الناحية السياسية :

١ – كان تأميم شركة قناة السويس بمثابة انقلاب تاريخي عالمي ونقطة تحول كبرى في تاريخ التحرر العملي للشعوب ، حيث انهار مركز إنجلترا وفرنسا في الشرق الأوسط ، وتزايدت عوامل السخط ضدهما في العالم العربي ، واستطاعت مصر إنهاء كافة التزاماتها مع بريطانيا طبقا لاتفاقية الجلاء التي أبرمت في ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤ ، كما استطاع عبد الناصر أن يعلم شعوب العالم الثالث كيف تكون شجاعة الثورة.

٢ – ازدياد ثقة الشعب المصري بقادته ، والتكاتف الكامل بين قوى الشعب وإصراره على مواجهة شتى المواقف الصعبة ، لدرجة أن الجماهير كادت تقتحم قطاره الذي تحرك به من الإسكندرية إلى القاهرة للصعود إليه وتحيته.

٣ – ظهور القومية العربية كعامل مؤثر في صنع الأحداث ، وإثبات قدرة الأمة العربية على مواجهة التحديات ، إذا توفرت لها استراتيجية موحدة وسياسة عامة.

٤ – هيأ النصر السياسي في جولة السويس ١٩٥٦ الدور القيادي لمصر لقيادة حركة التحرر في إفريقيا ، والوقوف مع القوى الثورية ضد الاستعمار في كل بلد وأي مكان الأمر الذي أدى إلى انهماك القدرات المصرية في معارك مستمرة ضد الاستعمار.

٥ – بروز جمال عبد الناصر كشخصية دولية لها تأثيرها على مسرح الأحداث وازدياد مركزه داخل مصر وخارجها وارتفاع شعبيته إلى مستوى لم يحصل عليه زعيم عربي في العصر الحديث لدرجة أن اسمه أصبح يتردد في الآفاق العالمية كرمز للوطنية المصرية والقومية العربية ، وحركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية.

٦ – كشف حقيقة أطماع إسرائيل التوسعية أمام العالم العربي.

ب – من الناحية الاقتصادية :

١ – تحرر الاقتصاد القومي المصري بتمصير الشركات والمؤسسات الأجنبية.

٢ – ازدياد رصيد مصر من العملات الصعبة بتحصيل رسوم المرور بالقنال.

٣ – فتح أسواق تجارية جديدة مع دول الكتلة الشرقية وآسيا.

٤ – إنشاء إسرائيل خط انابيب من إيلات إلى جنوب حيفا.

٥ – ضياع أرباح ضخمة من عائدات الأسهم التي تمتلكها الحكومتين البريطانية والفرنسية.

٦ – اهتمام مصر بمرافقها العامه والبدء في بناء السد العالي[1] الذي كان سيتم تمويله بقرض من البنك الدولي لكن الولايات المتحدة اعترضت على ذلك.

جـ – من الناحية العسكرية :

١ – فشل قوات العدوان في احتلال مصر ، وزعزعة حكم عبد الناصر ، وتحطيم الجيش المصري ، والاستيلاء على قناة السويس.

٢ – استمرار مصر في استكمال تسليحها من دول الكتلة الشرقية والتوسع في تعميم التدريب العسكري خصوصا وأن انتصارها في المعركة كان سياسيا وليس عسكريا.

٣ – تسابق دول الغرب على التسلح الذري والصاروخي بعد الإنذار السوفيتي ، واتجاه بريطانيا لتخفيض قواتها في منطقة الشرق الأوسط.

وفي النهاية يمكن القول أن العدوان الثلاثي على مصر انتهى بلا مكسب سياسي أو عسكري لأطراف العدوان بل حقق لمصر سيادتها وأعاد لها كافة حقوقها ، وعصفت بايدن وجي موليه وغيرهما من قادة العدوان.

حقيقة لقد انتصرت مصر سياسيا ، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن إسرائيل أيضا حققت مكسبا هاما بالنسبة لها وهو حقها في المرور بخليج العقبة.

سابعا: الوحدة المصرية السورية ونشأة الجمهورية العربية المتحدة :

مصر وسورية من الأقطار العربية التي جمعت بينهما عوامل مشتركة وثيقة الارتباط منها التاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والتي كانت تحتم ضرورة إيجاد صيغة عمل مشترك ، وإستراتيجية تعاون بين البلدين.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتمسك مصر بالنضال ضد الاستعمار ودعوتها إلى التمسك بالقومية العربية ازدادت عوامل التقارب بين البلدين ، واتفقا على التصدي لحلف بغداد ، وكافة الأحلاف العسكرية التي تؤدي إلى ربط البلدان العربية بذلك الاستعمار ، كما اتفقا على تكوين قيادة عسكرية مشتركة وإقامة تعليم دفاعي بينهما ونتيجة لذلك عقد اتفاق عسكري بين الدولتين في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٥٥ وبمقتضاه تقرر أن أي اعتداء على إحداهما يعد موجها ضدهما معا ، ولتحقيق ذلك اتفقت مصر وسوريا على إنشاء مجلس أعلى ، ومجلس

---

(١)محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ص ٢٨١.

للحرب ، وقيادة مشتركة وأبرمت هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات وتأكدت بتوقيع اتفاقية التضامن العربي في التاسع عشر من يناير ١٩٥٦.

وبعد قيام الرئيس عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس وما تلاه من عدوان ثلاثي غادر علي مصر تأكدت أواصر الوحدة والمصير المشترك بين البلدين فوقفت سورية بجانب مصر تشد من أزرها وتناصرها بشتى السبل والإمكانيات فوضعت موانيها ومطاراتها تحت تصرف القيادة المصرية ، كما قام العمال السوريون بنسف أنابيب البترول التي تمر عبر بلادهم وتعمل لحساب الدول المعتدية والتي تسير في فلكها.

ونتيجة للتعاون المشترك بين البلدين خلال العدوان الثلاثي ومرورا بالحصار الاقتصادي على مصر ثم نهاية بمشروع إيزنهاور في عام ١٩٥٧ تعرضت سورية لضغوط قوية هددت أمنها وسلامتها ، فحشدت تركيا قواتها على حدود سورية ، ودبرت حكومة نوري السعيد في العراق وحكومة كميل شمهون في لبنان المؤامرات ضد سورية بهدف زعزعة الحكم الوطني وإبعادها عن التيارات التحررية ومن هذا المنطلق شعرت سورية ومصر بالحاجة الماسة لتوطيد كافة أواصر التعاون بينهما لمواجهة المد الاستعماري والصهيوني الذي يسعى إلى السيطرة على مقدرات الأمة العربية ونتيجة لذلك استمرت المحادثات بين الطرفين فقام وفد مصري بزيارة دمشق والاشتراك في مباحثات مع الحكومة السورية لوضع أسس الوحدة الاقتصادية بين البلدين، كما توصلت لجنة الشئون المصرية في مجلس الأمة المصري ، ولجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب السوري إلى قرار بشأن قيام الوحدة بين البلدين تحقيقا لإرادة الأمة العربية. وإلى جانب ذلك اجتمع مجلس القيادة في الجيش السوري وتبنى الضباط الوحدويون والبعثيون طلب الوحدة. وعلى الطريق لتحقيق الوحدة بعث الرئيس السوري شكري القوتلي برسالة إلى الرئيس عبد الناصر يطلب فيها باسم الشعب السوري الإسراع في تنفيذ الوحدة الاندماجية بين الشعبين المصري والسوري ، كما قرر مجلس الوزراء السوري إيفاد صلاح الدين البيطار على رأس وفد إلى القاهرة لإجراء المباحثات مع الحكومة المصرية حول تحقيق الوحدة.

وقد استقبل الرئيس عبد الناصر هذا الوفد واستمرت المباحثات والمراسلات بين القاهرة ودمشق حول ذلك الموضوع كما حضر الرئيس القوتلي إلى القاهرة لبحث كافة التفاصيل الخاصة بموضوع الوحدة. ومع أن عبد الناصر كان يرى عدم الإسراع في قيام وحدة اندماجية بين البلدين ، فإنه وافق في نهاية الأمر على قيام الوحدة متخليا بذلك عن كل الدراسات التي أشارت إلى التريث في الأمر وإن كان قد وضع شروطا لقيام الوحدة أهمها :

١ – حل الأحزاب السياسة القائمة في سورية أسوة بالأوضاع القائمة في مصر.

٢ – ابتعاد ضباط الجيش عن الاشتغال بالسياسة أو ممارستها.

وفي الثامن والعشرين من يناير ١٩٥٨ اعلن الرئيس القوتلي في دمشق " أنه ليسعدني أن أحقق رسالة العرب القومية فأسلم الأمانة الغالية يدا بيد إلى الرئيس جمال عبد الناصر الشاب الممتلئ عروبة وحماسة وإخلاصا للأمة العربية.

وفي الحادي والعشرين من يناير ١٩٥٨ اجتمع مجلس الوزراء المصري والسوري في القاهرة لإتمام موضوع الوحدة ، وفي الأول من فبراير ١٩٥٨ أعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة كخطوة اولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وفي الثاني والعشرين من فبراير وافق مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري على قيام الجمهورية العربية المتحدة كدولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تتكون من إقليمين هما سورية ومصر على أن يكون لها علم واحد، ويتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس الجمهورية يعاونه وزراء يكونون مسئولين أمامه كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد يطلق عليه مجلس الأمة وأن تكون القاهرة هي العاصمة.

وبعد أن تم الاستفتاء على الوحدة ألقى الرئيس شكري القوتلي بيانا أعلن فيه ترشيح جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، وصدق مجلس النواب السوري على ذلك بالإجماع.

ولقد كان لخبر إعلان الوحدة وقيام الجمهورية العربية المتحدة صدى كبير في الأوساط العربية والعالمية بين مؤيد ومعارض ففي حين ابتهجت شعوب الأمة العربية بهذا الإعلان واعتبرته الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة انزعجت العناصر الرجعية داخل العالم العربي من هذه الخطوة واعتبرتها بداية القضاء على نفوذها وامتيازاتها واستعانت بالدول الاستعمارية من أجل القضاء على هذه الدولة الناشئة ، وإلى جانب ذلك رأت إسرائيل في قيام هذه الوحدة عائقا قويا أمام أهدافها التوسعية.

وعلى كل حال فقد كان قيام الجمهورية العربية المتحدة بداية لتكوين كيان اقتصادي وسياسي وعسكري قوي زاد من شعور العرب بعزتهم وكرامتهم ونجح في إحكام طوق الحصار حول إسرائيل.

ونتيجة للحماس العربي المتزايد الذي صاحب قيام الوحدة تقدمت اليمن تطلب الانضمام إلى الوحدة الجديدة في أمور التمثيل السياسي والدفاع والصحة والتعليم وتم توقيع ميثاق الاتحاد

بين القطرين في الثامن من مارس ١٩٥٨ على أساس قيام اتحاد كونفدرالي وعلى أساس أن تكون رئاسة مجلس الاتحاد سنوية بالتناوب بين الدول الأعضاء.

والجدير بالذكر أن الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية لم تعمر طويلا للأسباب الآتية:

١ – تربص الاستعمار والصهيونية بهذه الدولة الناشئة ومحاولاتهما الإيقاع بها.

٢ – أن هذه الدولة كانت تفتقد إلى الوحدة الجغرافية فمصر وسورية لا يربط بينهما حدود برية مباشرة مما دعم عوامل الانفصال وجعل الاتصال بينهما غير كامل.

٣ – الاستعجال في تحقيق خطوات الوحدة ، قد أوقعها في العديد من الثغرات والأخطاء.

ونتيجة لذلك وقع الانفصال في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦١.

ثامنا: حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ :

قبل يونيو ١٩٦٧ كان العرب لا يعرفون إسرائيل بالقدر الذي كانت تعرفهم به مما أدى إلى نجاح الصهاينة في تحقيق انتصار على العرب أكبر مما كان منتظرا وجعل الأمة العربية تصاب بهزيمة فادحة أكبر من كل التوقعات.

حقيقة لقد كانت الفجوة واسعة بين الجيوش العربية التي كان قادتها يتخذون من وظائفهم طريقا للحياة السياسية والجيش الإسرائيلي الذي كان يطبق مبادئ الحرب الحديثة وحقيقة كانت الخلافات على أشدها بين القادة العرب كما أن توقيت ما حدث كان غير موات للدخول في مغامرة غير مأمونة العواقب سواء على الجوانب العسكرية أو السياسية خصوصا وأن القوات المصرية كانت في معظمها مشغولة في حرب اليمن التي استنزفت معظم قدراتها ، وأن المواقف المتناقضة بين القيادتين المصرية والأمريكية كانت واضحة ومع ذلك فإن ما حدث كان مفاجأة مذهلة للإنسان العربي الذي تم شحنه بالشعارات المثيرة والزائفة ثم وجد نفسه فجأة أمام أفدح هزيمة عسكرية حطمت آماله والتهمت رجاله ومعداته.

وطبقا لسيناريو الأحداث نذكر أن مصر طبقا لاتفاقية الدفاع المشترك هبت لمساندة سورية ضد الحشود الإسرائيلية على حدودها وفي مواجهة الصيحات التي كانت تتهددها بالغزو على لسان ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل وبعض قادته العسكريين فاعلنت حالة الاستعداد القصوى للقتال في السادس عشر من مايو ١٩٦٧ وبدأت القوات المصرية تتحسع في سيناء استعدادا لخوض المعركة ضد اسرائيل إذا تعرضت سورية لأي عدوان ، كما كانت القيادة

السياسية في مصر الفريق الأول محمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المسلحة – في ذلك الوقت – بإرسال خطاب إلى الجنرال الهندي (ريكي) قائد قوات الطوارئ الدولية – التي كانت موجودة في سيناء لتكون فاصلا بين مصر وإسرائيل منذ خروج القوات الإسرائيلية من سيناء بعد عدوان ١٩٥٦ – بسحب هذه القوات وإنهاء وجودها على الأراضي المصرية. وبعد اتصالات تمت بين مصر والمستر يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة أجيبت مصر إلى طلبها وبدأ الجنرال (ريكي) في سحب قواته ، وتسلمت القوات المصرية مواقعها في منطقة شرم الشيخ المطلة على خليج العقبة وغيرها من المناطق.

ولم يتوقف تصعيد الموقف عند هذا الحد بل أعلنت الحكومة المصرية في الثالث والعشرين من مايو إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ، وحظر مرور البضائع الاستراتيجية إلى إسرائيل ولو كانت على بواخر غير إسرائيلية ، ومنع ناقلات البترول المتجهة إلى ميناء إيلات على اختلاف جنسياتها ، وصدرت التعليمات المفصلة إلى كل السفن والبواخر القادمة إلى خليج العقبة باتباع القواعد التي تقررها السلطات المصرية حفاظا على سلامتها خاصة وأن بعض المواقع داخل مياه مصر الإقليمية قد وضعت فيها ألغام بحرية. ونتيجة لذلك تحول الصراع مع إسرائيل من قضية تهديد لسوريا وحشد القوات المصرية في سيناء إلى قضية إغلاق أحد الممرات البحرية في وجه الملاحة الإسرائيلية ، واتخذ هذا النبأ مكان الصدارة في صحف العالم مقترنا بحملة إعلامية مضادة ضد مصر وهيأ لإسرائيل الأسباب والمبررات التي استندت إليها في اتخاذ قرار الحرب فقد اتهم رئيس وزرائها ليفي أشكول مصر بخرق القانون الدولي ، وأوضح أن إسرائيل لا تستطيع قبول هذا القرار ، وأنها سوف تحارب دفاعا عن كيانها وبالفعل تشكلت وزارة حرب في إسرائيل عين فيها " موشى ديان " وزيرا للدفاع ، كما اعلنت التعبئة العامه في إسرائيل وتم استدعاء المتصوعين اليهود في "الولايات المتحدة وأوربا للمشاركة في التعبئة.

وقد رست مصر على ذلك أنها على استعداد للحرب ومواجهة إسرائيل ، وأنها سوف تضرب بكل قوة أي حركة عدوانية في أي اتجاه ، وفي أي ميدان ، كما بدأت أجهزة الإعلام المصرية تدق طبول الحرب وتواصل إلهاب مشاعر الجماهير معلنة أن مصر ستدمر إسرائيل لو بدأت بالعدوان.

وفي محاولة للحد من تدهور الموقف وحتى لا تصبح الحرب أمرا لا مفر منه قام سكرتير عام الأمم المتحدة بزيارة لمصر في الرابع والعشرين من مايو وقابل الرئيس عبد

الناصر كما قابل محمود رياض وزير الخارجية بقصد البحث عن طريق للسلام ، ولكنه لم يوفق في مساعيه.

وفي الثاني من يونيو عقد الرئيس عبد الناصر اجتماعا بمكتب المشير عامر بالقيادة العليا للقوات المسلحة بمدينة نصر حضره كبار قادة القوات المسلحة وبعض السياسيين وخلال ذلك تم استعراض الموقف السياسي والعسكري وتوقع عبد الناصر قيام الحرب مع إسرائيل بنسبة مائة في المائة وأوضح أن إسرائيل ستبدأ بالهجوم خلال يومين أو ثلاثة أي في الرابع أو الخامس من يونيو ، وانها ستبدأ هجومها بضربة جوية مفاجئة بهدف شل قدرات قوات الطيران المصري ودفاعات مصر الجوية ، وأوضح أنه لاعتبارات سياسية يتحتم على مصر أن تترك المبادأة للعدو ، وتستعد لتلقي الضربة الجوية ، واتخاذ ما يلزم لتقليل خسائرها حتى يمكن بعد ذلك توجيه ضربة جوية رادعة لإسرائيل. وعلى الرغم من ذلك لم يأخذ القادة العسكريون توقعات عبد الناصر مأخذ الجد وفي ضربة مباغتة قامت القوات الجوية الإسرائيلية بغارات مكثفة على المطارات المصرية في الخامس من يونيو ١٩٦٧ نجحت خلالها في تدمير معظم الطائرات المصرية وهي جاثمة على الأرض ، وفي أعقاب ذلك أصيبت جبهة القتال في سيناء بانهيار شامل ، ودبت حالة من الفوضى العارمة بين القوات نتيجة لصدور أوامر من المشير عبد الحكيم عامر في السادس من يونيو ١٩٦٧ بالانسحاب دون وضع خطة تكتيكية منظمة له فانسحب الجيش المصري من سيناء انسحابا باهظ الثمن فظيعا في منظره ونتائجه وآثاره فقد كان عبارة عن مجزرة بشرية رهيبة خاصة وأن الأمر بالانسحاب السريع لجيش كبير انتشر في الصحراء ، واتخذ مواقعه بمعداته الثقيلة تحت وابل من نيران العدو يعد بمثابة قرار أهوج غير مدروس مما أدى إلى تحول الجيش النظامي إلى شراذم مبعثرة لا هدف لها سوى النجاة بأنفسها دون أية محاولة للصمود أمام العدو ، تاركة أسلحتها ومعداتها غنيمة للقوات الإسرائيلية دون إطلاق طلقة واحدة وإلى سيطرة العدو على قطاع غزة والزحف على سيناء والوصول إلى الضفة الشرقية من قناة السويس.

وعلى جانب الجبهات العربية تمكنت القوات الإسرائيلية من الاستيلاء على هضبة الجولان السورية ، والسيطرة على مدينة القدس العربية والضفة الغربية لنهر الأردن ونتيجة لإلحاح مصر ، ومحاولات مستميتة من الدول الصديقة للعرب تم دعوة مجلس الأمن لعقد دورة استثنائية عاجلة بحث خلالها الموقف وصدر القرار رقم ٢٣٤ في السابع من يونيو الذي يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار.

وفي أعقاب ذلك ووسط شماتة الاعداء ودهول الأصدقاء لما حدث سعى مجلس الأمن لإيجاد حل جذري للمشكلة. وبعد مشاورات ومداولات وخلافات بين أعضاء المجلس تمكن المجلس في نهاية الأمر من إصداره قراره رقم ٢٤٢ في الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧ والذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت وإنهاء حالة الحرب بين دول المنطقة واحترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة ، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، كما نص القرار على ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية وتسوية مشكلة اللاجئين وأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص له للذهاب إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف الوصول إلى اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية عملية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ التي تضمنها القرار[1] ولتحقيق ذلك تم تعيين الدكتور جونار يارنج سفير السويد في موسكو ممثلا خاصا للسكرتير العام للقيام بالاتصالات المناسبة في محاولة لتسوية المشكلة غير أن جهوده لم تكلل بالنجاح وتوقفت مهمته نتيجة لرفض إسرائيل التعهد بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها وإعلانها عن رغبتها في الاحتفاظ ببعض الأراضي تحت دعوى الحدود الآمنة لها.

والسؤال المطروح لماذا تصر إسرائيل على عدم تطبيق القرار ، وتجد بعض الآذان الصاغية في المجتمع الدولي تساندها ؟

الواقع أن القرار ٢٤٢ حمل بين طياته بعض عناصر الإبهام واختلفت فيه الآراء مما جعل إسرائيل تستغل ذلك إلى أبعد الحدود فإسرائيل ترى أن القرار ربط تعليق الانسحاب من الأراضي العربية بتحقيق ما يكفل لها حدودا آمنة خلافا لوضعية الأراضي العربية التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧ ، وأن القرار يطالبها بالانسحاب من أرض عربية وليس كل الأراضي المحتلة مستندة في ذلك إلى النص الانجليزي للقرار الذي يقول :

With drawal of Israli armed Forces From territories occupied in the recent Conflict.

وترجمته انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي احتلت في القتال الأخير. في حين تصر الأطراف العربية على أن القرار يعني استرداد كل الأراضي التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧.

---

(١)إبراهيم العنائي : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي ص ١١.

وعن موقف المجتمع الدولي من القرار فإنه يربط استرداد الأراضي العربية بإقامة سلام دائم مع إسرائيل يكفل وجودها ، أما ما يتردد حول هل ينبغي إعادة كل أو بعض الأراضي المحتلة ففي تصورنا أن اغتصاب أراضي الغير بالقوة يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، كما يتنافى مع الأعراف الدولية ويكفي لدحض هذا الادعاء أن نذكر ما ورد في مقدمة القرار من أن مجلس الأمن يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق الحرب ، كما أن نصوص اللغات غير الإنجليزية التي حرر بها القرار تؤكد أن الانسحاب يشمل جميع الأراضي.

وهكذا تسببت حرب يونيو ١٩٦٧ في مهانة للأمة العربية لا تزال تتجرع من كأسها ، وتحصد ما جنته أيدي قادتها الذين لم يقدروا عواقب تسرعهم وانفعالاتهم وخططهم غير المدروسة وحتى تكون الاستفادة مما حدث نبراسا للأجيال الحاضرة لذلك يمكننا أن نرجع أسباب الهزيمة فيما يلي :

١ – أن الأمة العربية خاضت المعركة من خلال واقع الصراعات والتجزئة التي كانت تفرق بين قادتها وتبدد قواها وتهدد طاقاتها فلم تكن هناك جبهة عربية موحدة ، ولم تستغل إمكانات العرب العسكرية جميعها فكانت معظم القوات المصرية منهكة القوى في حرب اليمن ولم تكن هناك خطة عسكرية متكاملة قابلة للتنفيذ على مستوى العالم العربي بحيث تستغل الإمكانات العربية سواء أكانت عسكرية أو إعلامية أو جغرافية أو اقتصادية بطريقة سليمة.

٢ – أن العرب كانوا يواجهون عدوا يعرف عنهم أكثر مما يعرفونه عنه ، وأنه تلقى إمدادات عسكرية وتكنولوجية تفوق قدراتهم وأن هذا العدو تصرف فيما حصل عليه من إمكانات ببراعة ومقدرة فائقة ، وإلى جانب ذلك فإن هذا العدو اختار أن يفاجئنا بالتحدي في ظروف غير موائمة للأمة العربية من الناحيتين السياسية والعسكرية واستطاع استدراج قادتنا إلى مصيدة يونيو وأن يحشد كل الأوراق بين يديه لينزل بنا ضربة عسكرية قاسية ، وليفرض على قواتنا خوض معركة غير متكافئة.

ونتيجة لما حدث ، وعلى الرغم من محاولات الجانب المنتصر إملاء شروطه وبث روح القنوط واليأس في الجانب العربي ، وبالرغم من مشاعر الألم التي انتابت الشعب المصري، والفترة حالكة السواد التي عاشتها مصر في أعقاب الحرب فقد فشلت كل محاولات الإحباط في التسرب إلى نفوس المصريين ، فرفض الإنسان المصري الهزيمة وأصر على الصمود والنضال من أجل استرداد الحق المسلوب ، واعادة الكرامة التي أهدرت ، وكانت

مشاعر الألم التي انتابته بمثابة الوقود الذي دفعه للعمل من أجل محو العار الذي لحق بالأمة فدخل إلى القوات المسلحة ما يزيد عن مليوني شاب دربوا على السلاح وتعرضوا لتجارب الحياة القاسية في الصحراء وصهرتهم التدريبات الشاقة واثقين أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة مما مهد لقيام حرب أكتوبر ١٩٧٣.

تاسعا: حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

كان أول درس من دروس هزيمة حرب ١٩٦٧ هو ضرورة تجنب المفاجأة والتعرف على العدو بشكل واضح ، والإصرار على الصمود والنضال لاسترداد الحق بالقوة فما أن انتهت المعركة حتى راحت الدول العربية تكثف جهودها السياسية والدبلوماسية واسعة النطاق لرفض الهزيمة وإيجاد تسوية مقبولة للنزاع وفي نفس الوقت بدأت دول المواجهة مع إسرائيل تعيد بناء قواتها المسلحة بكل إصرار وعزيمة شجعت عملية بناء القوات المسلحة بكفاءة هائلة انتظارا ليوم الحسم وبمفهوم جديد يتناسب مع المهام المنتظرة ونتيجة للتعنت الإسرائيلي ورغبته في فرض الأمر الواقع بكل ما يحمله من إجحاف تحطمت شتى جهود التسوية السلمية ففشلت جهود جونار يارنج في إيجاد حل سلمي للأزمة ، كما لم يستطع مشروع السلام الذي قدمه الاتحاد السوفيتي في يناير ١٩٦٩ إقناع إسرائيل بتسوية النزاع بالطرق السلمية. ونتيجة لإصرار العدو على فرض شروطه على العرب في إطار مفاوضات مباشرة معهم رأت مصر تحريك جهود الموقف بشن حرب استنزاف مع إسرائيل فيما بين سبتمبر ١٩٦٨ ويوليو ١٩٧٠ ، وقد استطاعت القوات المصرية أن تشن هذه الحرب عبر قناة السويس بنجاح فوجهت ضربات مستمرة في أماكن متفرقة على خط المواجهة لدرجة ارتفعت فيها خسائر إسرائيل من الأفراد والمعدات بشكل ملحوظ ، كما صدقت القيادة السياسية على البدء في الخطة المعروفة لدى العسكريين جرانيت رقم (١) وهي الخطة التي تم رسمها لعبور القوات المصرية للقناة على خمسة محاور [1] وفي مواجهة هذا الموقف بدأ العدو في تركيز نشاطه الجوي على العمق حتى مشارف القاهرة بهدف تحطيم الجبهة الداخلية.

ونتيجة لتصاعد الموقف تقدم المستر روجرز وزير الخارجية الأمريكي بمبادرة في الخامس من يونيو ١٩٧٠ بهدف إيقاف حرب الاستنزاف والبحث عن حلول جديدة للسلام فنصت المبادرة على نقطتين هما الانسحاب ووقف إطلاق النار لمدة تسعين يوما يجري فيها وسيط الأمم

---

(١) محمد حسنين هيكل . حرب العصب ص ٨٤

المتحدة المفاوضات بين الأطراف المعنية من أجل تسوية المشكلة ، وعلى الرغم من قبول عبد الناصر المبادرة ، فإن جهود روجرز تحطمت أمام الضغوط الإسرائيلية ، وبدأت حالة اللاسلم واللاحرب تسود المنطقة.

وبعد وفاة عبد الناصر وتولي أنور السادات رئاسة الجمهورية بدأ التفكير في تحريك القضية سلميا بمبادرة تقوم بها مصر فأعلن الرئيس السادات في الرابع من فبراير ١٩٧١ أنه على استعداد لفتح قناة السويس للملاحة العالمية مقابل انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية كمرحلة أولى من الانسحاب الكامل تبدأ مصر خلالها في تطهير القناة وإعادتها للملاحة[1].

وعلى الرغم من ترحيب العالم بهذه الفكرة فقد رفضتها إسرائيل وأعلنت تمسكها بالأراضي المحتلة ، ورغبتها في أن يكون الاتفاق على إعادة فتح قناة السويس منفصلا عن موضوع الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي حين استمرت مصر في جهودها لتحقيق سلام عادل في المنطقة عن طريق مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته عزمت إسرائيل على فرض سياسة الأمر الواقع والتلويح باليد العليا وذراع الردع الطويلة مما جعل القيادة المصرية تتيقن صحة المبدأ القائل " ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة " وان جمود الموقف لا يكسره إلا استخدام السلاح لتحرير الأراضي وتحقيق السلام المنشود. ومن اجل ذلك أعدت مصر خططها المنشودة للحرب فاستمرت القوات المسلحة المصرية في تدريباتها الشاقة العنيفة في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد خاصة وأن إسرائيل كانت تمارس كافة ضغوط الإرهاب النفسي ضدها وتحاول التشكيك في قدرات مصر وإمكاناتها لدفعها إلى التخلي عن واجبها الوطني ، وإلى جانب ذلك كانت القوات الإسرائيلية لا تزال تتمتع بميزة التفوق الجوي وتتزود بأحدث أسلحة الحرب الإلكترونية يضاف إلى ذلك أن وجود خط بارليف والساتر الترابي كان يشير إلى صعوبة مهمة المقاتل المصري.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد اقتنع أفراد القوات المسلحة المصرية بأن القتال ضرورة حتمية لاسترداد الحقوق المغتصبة واسترجاع الأرض المحتلة ، ومحو عار الهزيمة وأن ذلك لا يتأتى إلا بالتركيز على واقعية التدريب ، واستيعاب السلاح ورفع قدرة المقاتلين للسيطرة الكاملة عليه وإلى جانب ذلك بدأت القيادة المصرية في إعداد الجبهة الداخلية لتقبل التضحيات ، وحماية الخطوط الخلفية للقوات المسلحة وحتى يمكن تهيئة الرأي العام العالمي التي تأثرت رؤيته للصراع بحرب يونيو ١٩٦٧ قامت القيادة السياسية بتكثيف جهودها خصوصا بعد أن تأثرت

(١)انور السادات : البحث عن الذات ص ٢٣٢.

القضية بتطور علاقات التفاهم بين القوى العظمى بعد زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٢ وما أسفر عنهما من رغبة في استرخاء عسكري في منطقة الشرق الأوسط والتهوين من شأن العرب ، ووضع قضاياهم على الرف[1].

وبعد أن تكاملت صورة الموقف ، وبذلت كافة الجهود السياسية والعسكرية بدأت القيادة المصرية بالاشتراك مع القيادة السورية في إعداد خطط الهجوم لتحرير الأرض في إطار من السرية المطلقة ، وقد صاحب ذلك العمل خداع استراتيجي وتعبوي شاركت فيه كافة الجهات صاحبة الاختصاص وفي أعقاب ذلك تم دراسة عملية اختيار التوقيت المناسب لتحديد ساعة الصفر بالنسبة للجبهتين المصرية والسورية معا وفي اجتماع تم بالإسكندرية في أغسطس ١٩٧٣ اختير " يوم كيبور " أى يوم الغفران وكان يوافق السادس من أكتوبر موعدا لعبور القناة وتحرير الأرض العربية. ويرجع اختيار هذا اليوم بالذات إلى أنه اليوم الذي تصاب فيه الحياة في إسرائيل بشلل تام ، كما أنه في نفس الوقت يوافق العاشر من رمضان ذلك الشهر صاحب التأثير المعنوى القوي على المسلمين. فضلا عما يمكن تحقيقه من مفاجأة حيث يصوم فيه المسلمون ولا يتوقع العدو فيه قيام القوات المصرية بالهجوم عليه وزيادة في خداع العدو حتى تكتمل المفاجأة اختير قلب النهار وفي وضحه بداية العبور وليس كما هو متبع في الحروب أول ضوء من الشروق أو آخر ضوء في الغروب فتحددت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر كساعة للصفر حيث انطلقت الشرارة وبدأت خطة " بدر " حسب تعبير العسكريين وكانت المفاجأة للعدو في الجو والبر والبحر فقامت مائتا طائرة على ارتفاع منخفض جدا بالضربة الأولى على جميع مواقع ومطارات العدو المؤثرة في سيناء ، ومائة طائرة بالضربة الأولى على الجبهة السورية ، وقامت المدفعية تهدر بطلقاتها المتلاحقة على امتداد الجبهة للتمهيد للعبور ثم بدأ الهجوم الأول بنزول أطقم اقتناص الدبابات إلى الماء وصرخة الإيمان المدوية " الله أكبر " تهز الأجواء ثم أخذت باقي القوات المصرية تنزل إلى قوارب المطاط وغيرها وتعبر إلى سيناء تحت ساتر من النيران ، ولم تنجح مقاومة العدو من نقاطها الحصينة بخط بارليف في صد الهجوم بل أذهلتها المفاجأة ، وأخذت القوات المصرية تواصل اقتحامها للنقاط الحصينة للعدو بالمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية وتحررها وتقوم برفع الأعلام المصرية عليها وخلال ذلك تمكن سلاح المهندسين من بناء الجسور التي عبرت عليها الدبابات خصوصا في قطاع الجيش الثاني ، وتحركت القوات البحرية لضرب القوات البحرية الإسرائيلية على شواطئ البحرين

---

(١) المدو المدوية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ المجلد الثاني ص ٣٠ - ٣١.

المتوسط والأحمر ، وبدأت القوات المصرية في تعميق وتوسيع وضم رووس الكباري حتى تزايد عدد الجنود العابرين للقناة إلى أكثر من خمسين ألف مقاتل. وقد نجحت مظلة صواريخ الدفاع الجوي في صد هجمات العدو الجوية ، كما فشلت هجمات العدو المضادة لوقف زحف القوات المصرية[1] مما أفقد العدو المتغطرس توازنه ، وزاد من إرباكه واعاد للأمة الجريحة شرفها بعد أن سيطرت القوات المصرية على الجانب الشرقي للقناة ونجحت في عبور سيناء.

وبعد التقاط العدو لأنفاسه بدأ في هجومه المضاد وأسرع في طلب النجدة من يهود أوربا والولايات المتحدة وبدأت إسرائيل تجد نفسها ولأول مرة تخوض حربا دفاعية ضد القوات المصرية على طول جبهات القتال.

وخلال ذلك ازداد تماسك الجبهة الداخلية في مصر واستمرت في العمل لزيادة الإنتاج واستعدت لتقبل التضحيات مما كان له أكبر الأثر على حفز طاقات المقاتلين ، كما كان لوحدة الصف والتآزر بين الدول العربية الذي تجلى في أروع صورة خلال المعركة أكبر الأثر في تمكن الأمة العربية من إثبات ذاتيتها أمام العالم. فقد هبت الأمة العربية للمساهمة في المعركة بجنودها وسلاحها ودعمها ، كما استخدم العرب سلاح البترول بفعالية لأول مرة مما نقل القضية من الجمود إلى الحركة السريعة ، وجعل العرب يستردون ثقتهم في أنفسهم ويستعيدون كبرياءهم وخلال ذلك عقد مجلس الأمن دورة طارئة في الثامن من أكتوبر لمناقشة الموقف ، وبعد مداولات طويلة ومعقدة توصل المجلس إلى إصدار القرار رقم ٣٣٨ في الثاني والعشرين من أكتوبر ١٩٧٣ والذي تضمن وقف القتال ودعوة الأطراف المعنية إلى بدء المفاوضات فورا بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي محاولة من إسرائيل للتقليل من شأن ما حدث حاولت قواتها التسلل لاحتلال بعض المواقع المصرية غرب القناة والاقتراب من مدينة الإسماعيلية وقد تمكنت القوات المصرية من إيقاف تقدم العدو كما تمكنت بالتعاون مع عناصر الدفاع الشعبي وقوات الشرطة والأهالي من حصر قوات العدو في قطاع ضيق ملاصق للقناة شمال البحيرات المرة وفي مناطق الأشجار والأحراش.

وإلى جانب ذلك قامت قوات العدو في الثالث والعشرين من اكتوبر بخرق اتفاقية وقف إطلاق النار ودفع جماعات صغيرة من الدبابات والمشاة الميكانيكية عبر المسالك الجبلية والمدقات وحاولت اقتحام مدينة السويس والاستيلاء عليها ، وعلى الرغم من توغل دباباتهم إلى

(١)موسى صبري : وثائق حرب أكتوبر ص ٥٤٨.

قلب المدينة فقد كانت المقاومة عندها عنيفة جدا حيث تكاتف شعب السويس بكل طوائفه وطبقاته ومختلف أعماره مع قواته المسلحة في الذود عن حياض المدينة ببسالة منقطعة النظير ، وكبد العدو خسائر فادحة مما اضطره إلى التراجع[1] وجعل وضعه في غرب القناة بمثابة رهينة في قبضة القوات المصرية ثم جاء اتفاق الفصل بين القوات ، وانتهت عملية الثغرة التي أطلق عليها أغلب المحللين أنها لم تكن إنجازا عسكريا بقدر ما كانت عملا إعلاميا يشبه الدعاية التلفزيونية.

وفي النهاية يمكن القول أن الإنجاز الضخم الذي حققته القوات المسلحة المصرية باجتيازها أصعب مانع مائي وتحطيمها لخط بارليف لسوف تظل على امتداد الأجيال القادمة موضع فخر واعتزاز وتقدير لأنها عكست وبحق إرادة وتصميم المقاتل المصري ، وأثبتت قدرته على استخدام الأسلحة الحديثة بمقدرة ومهارة هذا إلى جانب أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ أثبت فشل نظرية الأمن الإسرائيلي ، وأسطورة إسرائيل التي لا تقهر وجعلت الإسرائيليين يدركون أن الحدود الآمنة قد لا تضمن بالضرورة أمنهم ، كما أظهرت للعرب أن التنسيق في المواقف بينهم يمكنهم من تحقيق أهدافهم وأن قوتهم الذاتية هي الضمان الوحيد لاسترداد حقوقهم فقد تمكنوا من قلب الموازين العالمية رأسا على عقب بعد توقفهم عن تصدير البترول ، ففجرت مشكلة الطاقة وانقلبت أحوال سوق المال العالمية وشغل العرب مكانهم تحت الشمس.

ونتيجة لذلك نشطت فعاليات هيئة الأمم المتحدة بعد حرب أكتوبر فدعت الأطراف المعنية إلى حضور مؤتمر دولي بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وقد اختيرت مدينة جنيف السويسرية كمقر لانعقاد المؤتمر.

وخلال ذلك اعربت مصر عن استعدادها لتنفيذ كل الالتزامات المترتبة على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. هذا وقد تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل في الثامن عشر من يناير ١٩٧٤ على فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء باعتباره خطوة أولى نحو التسوية الشاملة ، ثم عادت الدولتان وأبرمتا اتفاقية فك اشتباك ثانية في أول سبتمبر ١٩٧٥ باعتباره خطوة جديدة لإقامة سلام دائم في المنطقة.

ونتيجة لاختلاف وجهات نظر بعض الأطراف العربية حول السلام وإمكانيات مؤتمر جنيف على تحقيقه وانعدام الثقة المتبادلة بين أطراف الصراع في المنطقة قام الرئيس السادات بزيارة القدس في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٧٧ بهدف تحريك مساعي السلام وإثبات رغبة مصر في تحقيقه أمام الرأي العام العالمي. وفي غضون ذلك استمرت الجهود الدولية من أجل

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم : حرب رمضان ص ٧٥ .

تنشيط عملية السلام ، وبدأت الولايات المتحدة في ممارسة ضغوطها على الطرفين لتحقيق نتائج إيجابية حتى انعقد مؤتمر " كامب ديفيد " في سبتمبر ١٩٨٧ وصدر عنه وثيقتان سميت الأولى "إطار السلام في الشرق الأوسط " وسميت الثانية " إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل " مما أثار ردود فعل واسعة النطاق ، وبدأت منطقة الشرق الأوسط تدخل في منعطف جديد.